البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة الثامنة

الكويت: تقرير استطلاعات الرأي العام

د. غانم النجار

2024

الملخص التنفيذي

منذ استطلاع الباروميتر العربي الأخير في الكويت، الذي أُجري في أواخر 2022، حدثت متغيرات كبيرة، أثرت بشكل ملحوظ على الحياة السياسية واستقرارها. ولئن كانت الحياة السياسية في الكويت مشبعة بالأزمات، ومؤشراتها الواضحة للعيان في حل مجلس الأمة (البرلمان) عدة مرات قبل استكمال مدته، إلا أن التحولات والمتغيرات، وعدم الاستقرار السياسي الذي طغى على الساحة العامة، من أواخر 2022 إلى الفترة الحالية من 2024، تضمنت أحداثا أكثر حدة، انتهت فيما انتهت إليه، إلى حل مجلس الأمة حلا غير دستوري، وتعليق بعض مواد الدستور في شهر مايو 2024 ، وهو أمر يحدث للمرة الثالثة في الحياة السياسية بالكويت حيث حدث من قبل في 1967 و 1986.

ولتلخيص مجريات الأحداث التي تمت في الفترة من يونيو 2022 وحتى حل المجلس وتعليق الدستور في مايو 2024 فقد جاءت على النحو التالي: تم حل المجلس في 3 اغسطس 2022 حلا دستوريا، كرد فعل على اعتصام عدد من النواب داخل المجلس ومبيتهم فيه، وكان أن ألقى ولي العهد (الأمير الحالي) كلمة أكد فيها على التمسك بالدستور، كما قدم مبادرات في الإصلاح الانتخابي، حيث أكد على أن الحكومة لن تصوت لمرشح رئاسة مجلس الأمة، وأن التصويت سيكون من خلال البطاقة المدنية، حيث اعتبر المعتصمون تلك الإصلاحات بمثابة انتصار لهم. وعلى إثر ذلك، تم تعيين أحمد النواف رئيسا للوزراء.

وكان أن جرت الانتخابات في 29 اغسطس 2022 ، في 6 اكتوبر، بدأ ولي العهد المشاورات التقليدية لتشكيل الحكومة والتي خرج من سابقتها ستة وزراء، إلا أن عددا من النواب أعلنوا معارضتهم للتشكيل الحكومي، وطالبوا رئيس الوزراء بإعادة النظر في الأسماء المقترحة، فكان أن التقى رئيس الوزراء بالكتل النيابية لنزع فتيل الأزمة، واستجابت الحكومة للضغوط النيابية بإعادة تشكيلها في 17 اكتوبر بخروج ثمانية وزراء، وربما كانت من أقصر الحكومات عمرا. تم عقد الجلسة الأولى في 19 اكتوبر ، وفي 29 نوفمبر تم تقديم استجواب لوزيرة الأشغال. وقد كان ملحوظا الحجم الكبير لاستقالات كبار الموظفين أو تقاعدهم. كما بدأ عدد من النواب في التصعيد والمطالبة بإسقاط القروض، واتضح أن هناك تضاربا كبيرا في أولويات السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد أدى إصرار النواب على إسقاط القروض إلى انسحاب الحكومة من الجلسة في 11 يناير 2023، وقدمت الحكومة شرطان لعودتها للتعاون مع المجلس هما، سحب استجواب وزير المالية، وإعادة التقارير للجان للتوافق حولها. بمقابل ذلك، أصرت اللجنة المالية البرلمانية على عدم سحب تقاريرها، مما اضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة حتى 6 فبراير 2023. كما تم تقديم استجواب اخر. واتضح بأن الحكومة كانت تنتظر حكم المحكمة الدستورية حيال العملية الانتخابية. وفي ذات الحين أعلن بعض النواب رفضهم لعودة بعض الوزراء في التشكيل المقترح. ومع أن الدعوة لعقد جلسة مجلس الأمة قد تحددت في 22 فبراير، إلا أن الحكومة لم تحضر، مما أفقد الجلسة النصاب القانوني، وتم تأجيلها إلى 7 مارس 2023، ثم تم إعادة تعيين أحمد النواف رئيسا للوزراء، والذي أعلن بأن الحكومة لن تحضر جلسة مجلس الأمة. في المقابل، أعلن عدد من النواب في 8 مارس بأنه إن لم يتم تشكيل الحكومة، فإن النواب سيقدمون استجوابا لرئيس الوزراء.

وفي أثناء ذلك الجدل السياسي، دخلت المحكمة الدستورية على الخط، لتصدر حكمها بإبطال مجلس 2022، استجابة لأحد الطعون. كما قضت المحكمة الدستورية بعودة مجلس 2020 المنحل لاستكمال مدته. وعلى إثر ذلك، قام ولي العهد بحل مجلس 2020 ووجه الدعوة لانتخابات نيابية جديدة، وتمت الانتخابات في 6 يونيو 2023، وتم تعيين أحمد النواف مجددا رئيسا للحكومة مع 4 نواب لرئيس الوزراء. وقد بدأت الانقسامات داخل الحكومة تظهر للعيان باستقالة وزير المالية. وفي اكتوبر، قام أحد النواب بتقديم استجواب جديد؛ كما أعلن ٤٠ نائبا مطالبتهم باستكمال العفو عن عدد من السياسيين. وفي 20 اكتوبر، تم حبس سبعة قضاة وعزلهم بقضايا فساد. كما استمر التصعيد النيابي ضد الحكومة. ففي 10 نوفمبر، قدم أحد النواب استجوابا لرئيس الوزراء، واستجواب آخر لوزير في 19 نوفمبر. وفي 17 ديسمبر، أُعلن عن وفاة الأمير الشيخ نواف الأحمد ، ليصبح ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد أميرا على البلاد، إيذانا ببدء حقبة مختلفة في أسلوب الحكم، حيث أدى الأمير اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في 19 ديسمبر بكلمة شديدة وقوية، هاجم فيها المجلس والحكومة، واصفا إياهما بأنهما أضرا بالبلاد والعباد. وبعد ذلك بدأ المشاورات لتشكيل الحكومة الجديدة، وأعلن تعيينه الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيسا للوزراء، والذي حصل على ترحيب كبير. وفي 18 يناير أعلن عن التشكيل الحكومي، بوجود وزيرين فقط من أفراد الأسرة الحاكمة. إلا أن التصعيد استمر، بحيث اعترضت الحكومة على عبارة أحد النواب حيث اعتبرتها تتضمن إساءة للأمير، وبالتالي طلبت الحكومة شطبها من مضبطة الجلسة، إلا أن المجلس أصر على إبقاء العبارة في المضبطة، ما أدى إلى إعلان الحكومة بأنها لن تحضر الجلسة إلا بعد شطب العبارة. وبناءً على ذلك، تم حل المجلس في 16 فبراير، ولم يكن قد أكمل تسعة أشهر من عمره النيابي، وتم الإعلان عن الدعوة للانتخابات في 4 ابريل 2024.

وكان لافتا إعلان الحكومة عن توجه لسحب جنسيات المواطنين الذين اكتسبوها بالتزوير أو مزدوجي الجنسية وغير ذلك من الأسباب، حيث تم سحب 30 جنسية في 12 مارس و 231 جنسية في 3 أبريل واستمرت بأعداد متباينة. وقد جرت الانتخابات فعلا في 4 أبريل بتصويت كثيف على الرغم من حرارة الطقس و صيام رمضان. إلا أن رئيس الوزراء الشيخ محمد الصباح اعتذر عن تولي رئاسة الوزارة، إلى أن صدر مرسوم أميري بتأجيل عقد مجلس الأمة، ما أدى إلى تصعيد نيابي وتهديدات باستجوابات لوزراء بعينهم وتحديدا لوزير الداخلية، إلى أن تم تعيين الشيخ أحمد العبدالله رئيسا للوزراء، وباشر بتشكيل

حكومته الجديدة، ومع ذلك استمر التصعيد النيابي بإعلان قرابة 30 نائبا رفضهم لعودة وزير الداخلية ووزراء آخرين للحكومة الجديدة، بل وإعلان الاستجواب لعدد من الوزراء بحكم مناصبهم والحديث المتكرر عن كيفية اختيار ولي العهد. وفي إطار حالة الاحتقان تلك، قام أمير البلاد بإصدار أمر أميري أعلنه في خطاب عبر التلفزيون حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور بالإضافة إلى إعلان النية لتنقيح الدستور، وأبدى الامير انزعاجه مما وصفه باستخدام الاستجواب كوسيلة للابتزاز، كما أفاد بأنه لن يسمح باستغلال الديمقراطية لتحطيم الدولة، مستفيضا بأن "هناك من تمادى وتدخل في حق الأمير باختيار ولي عهده وكذلك اختيار رئيس الوزراء وهما حقان دستوريان للأمير وحده".

وتعبر الحقبة المعنية هنا عن حالة استفحال الأزمة السياسية والتي تم فيها تطبيق الاستطلاع. جاء استطلاع الرأي الخاص بالباروميتر العربي في حقبة عانت فيها الكويت، من مستجدات على المستوى الداخلي، كان أبرزها تغير في القيادة السياسية، على مستوى رئيس الدولة، حيث توفي الأمير الشيخ نواف الأحمد، وحل محله أخاه الشيخ مشعل الأحمد، إلا أن ذلك كان يعني، ضمن ما يعنيه، فرض اختيارات جديدة لمنصب ولي العهد، وتأرجح في حالة عدم استقرار انعكست في اختيارات رئيس الوزراء، وانعكس ذلك على طبيعة التفاعلات السياسية، التي انتهت بحل مجلس الأمة (البرلمان) في 10 مايو 2024، والذي تم بعد الانتهاء من تنفيذ الاستطلاع. العديد من الآراء التي تم رصدها في الاستطلاع كانت صالحة لتوقع ما سيحدث أو كانت مؤشرا على درجة القبول الشعبي لإجراءات جذرية مثل حل مجلس الأمة وتجميد بعض مواد الدستور وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل لاحقا لارتباط تلك الأزمات السياسية، بحيثيات الاستجابات التي تم رصدها من خلال الاستطلاع.

حالة الاقتصاد

كان لافتا وعلى الرغم مما يبدو من النقاشات العامة في المجتمع بسوء الاوضاع الاقتصادية، إلا أن غالبية كبيرة من المواطنين، يرون بأن الاوضاع الاقتصادية جيدة جدا (22 بالمئة) إلى جيدة (43 بالمئة) بينما لم يقل بأن الأوضاع سيئة جدا إلا (7 بالمئة) من الناس في حين قال بأنها سيئة (27 بالمئة). وبالتالي، فإن الذين ينظرون للوضع الاقتصادي بنظرة ايجابية يمثل (65 بالمئة)، و هي نسبة كبيرة تمثل الثلثين، أخذا في الاعتبار الاجواء التشاؤمية التي يثيرها الحوار العلني العام ومؤشرات الأداء العام.

الوضع الاقتصادي العام في بلدك حاليا

٪ من يقولون إنه جيد جدا أو جيد

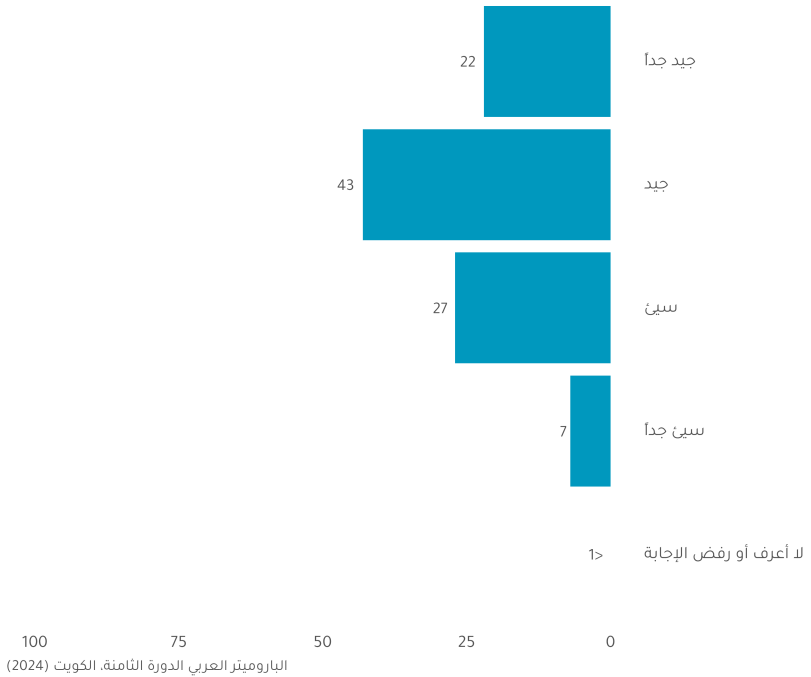

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الكويت (2024)

وقد اتضح بأن أبرز التحديات التي تواجه البلاد هي الفساد (45 بالمئة) ثم الحالة الاقتصادية (18 بالمئة) فالقوانين والتشريعات (17 بالمئة) والخدمات العامة (13 بالمئة) وبدرجة اقل بكثير التغير المناخي (2 بالمئة). وبالتالي استمر الفساد مسيطرا على كونه ابرز التحديات التي تواجه البلاد، ولم يقلل من ذلك الرأي، إدانة متنفذين في البلاد من وزراء سابقين، وسفراء من الاسرة الحاكمة، وقضاة ، وكبار موظفين، وعسكريين، و تجار. كانت الفرضية ترتكز على انه قد يتكون رأي عام داعم لاجراءات مناهضة للفساد ، إلا أن التعامل مع هذه الاجراءات لا يبدو انه قد خلق حالة من الاقتناع العام بان حربا حقيقية يتم شنها على الفساد.

التحدي الأهم الذي يواجه البلد

٪ من يقولون

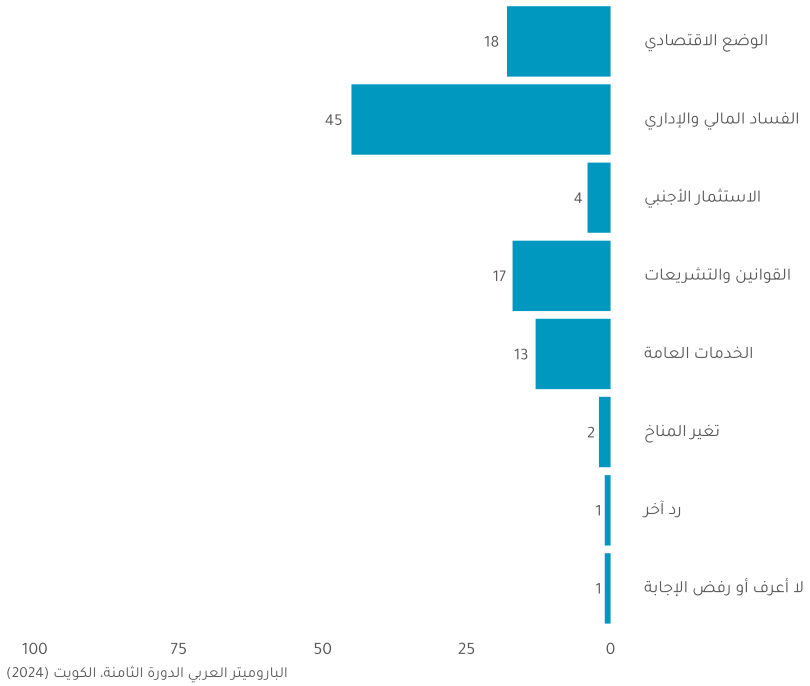

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الكويت (2024)

أما اخطر القضايا الاقتصادية في البلاد، فقد حاز على المرتبة الاعلى التضخم (34 بالمئة) ، وتلاها بنسب متطابقة انخفاض الاجور والرواتب (17 بالمئة)، وعدم توفر الوظائف (17 بالمئة)، وعدم توفر السكن باسعار ملائمة (17 بالمئة)، وبدرجة اقل بكثير عدم المساواة (5 بالمئة)، وعدم التمكن من الحصول على قروض (6 بالمئة).

كما يبدو، إن النظرة لمستقبل الاقتصاد على المدى القريب المنظور، هي نظرة ايجابية ، وهكذا كانت الاجابات على سؤال ، "كيف سيكون الوضع الاقتصادي خلال السنتين او الثلاث القادمة" حيث يرى الخمس تقريبا (19 بالمئة) انه سيكون افضل بكثير، ويرى (23 بالمئة) بأنه سيكون افضل بقليل، وبنسبة اكبر (37 بالمئة) يرون بانه سيظل نفس الشيء، بينما يرى (5 بالمئة) فقط بانه سيكون اسوأ بكثير و (15 بالمئة) بانه سيكون اسوأ بقليل. ويتسق ذلك مع النظرة الايجابية للاقتصاد المذكورة اعلاه.

أما إن كان هناك تغيرا قد حدث للفجوة بين الأغنياء والفقراء مقارنة بالوضع قبل سنة واحدة فيرى (48 بالمئة) أنها زادت بينما يرى (43 بالمئة) أنها لم تتغير ويرى (5 بالمئة) أنها قلت بينما يرى (4 بالمئة) إن تلك الفجوة غير مهمة أساساً.

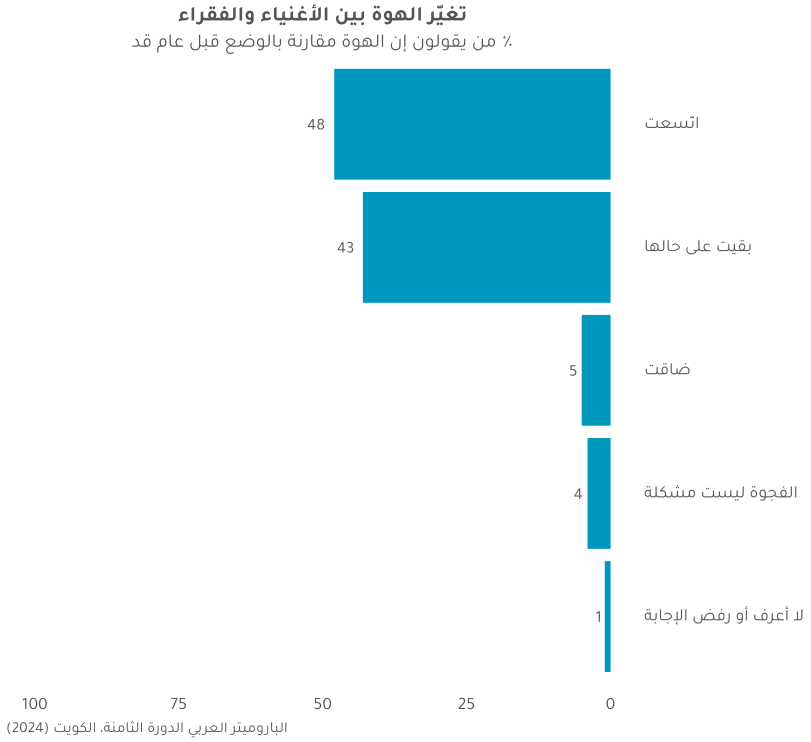

وجاءت الاجابة كما هو متوقع على العبارة "ان الطعام الذي اشتريناه نفد ولم يعد لدينا المال الكافي لشراء المزيد" حيث يقول (80 بالمئة) بأن العبارة غير صحيحة اطلاقا، في حين يرى أنها صحيحة غالبا (4 بالمئة) فقط، بينما يرى (16 بالمئة) بأنها قد تكون صحيحة احيانا. فبالنسبة للطعام تحديدا، فان هناك نظاما حكوميا لتوفير التموين باسعار منخفضة من خلال الجمعيات التعاونية.

ويحدد الاستطلاع اهم المسائل التي ينبغي على الحكومة أن تقوم بها لتحسين الوضع الاقتصادي، بالحد من التضخم (21 بالمئة)، وكان لافتا بان الاستقرار السياسي حاز على نسبة مماثلة كمتطلب لتحسين الوضع (21 بالمئة)، يليهما رفع الرواتب (18 بالمئة) وهو مناقض للحد من التضخم، يليها متطلب استراتيجي مثل اصلاح التعليم (16 بالمئة)، ثم جاء خلق فرص عمل جديدة (12 بالمئة) وتشجيع الاستثمار الخارجي المباشر بـ (7 بالمئة). وعلى الرغم من الاموال التي تم تخصيصها لدعم المشاريع الصغيرة، إلا أن ذلك لم يمثل إلا (3 بالمئة) فقط ،مما قد يشير بعدم فعالية البرنامج الحكومي لدعم تلك المشاريع. ويلاحظ هنا بأنه قد تم ذكر اجراءات ليست اقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي، مثل الاستقرار السياسي، واصلاح التعليم، مما يوضح أن اصلاح الاقتصاد، يتطلب منظورا شاملا، لايقتصر على الاجراءات الاقتصادية.

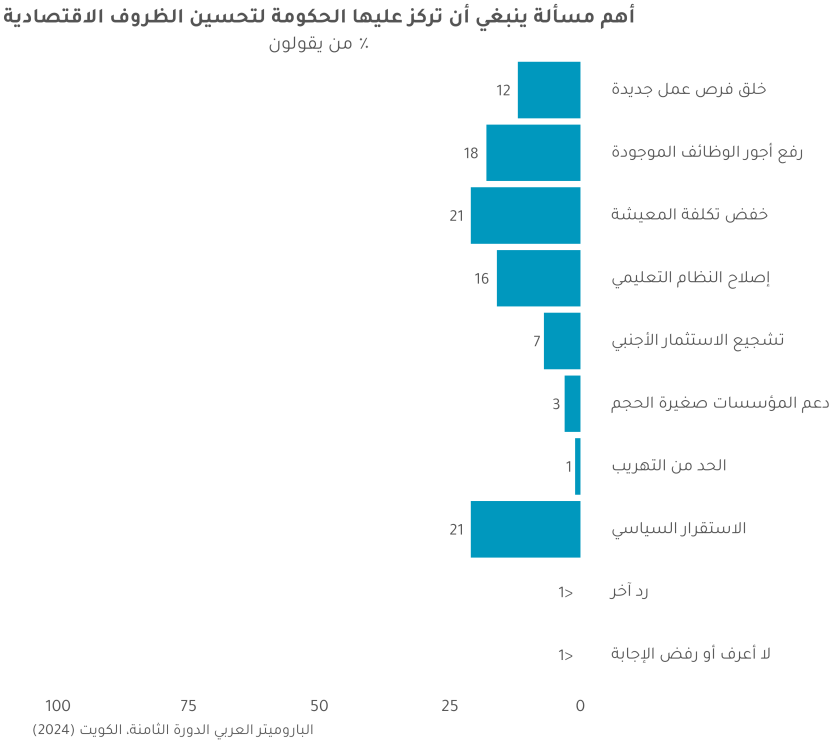

تتضح الصورة أكثر من خلال الاجابة على سؤال حول اولوية الانفاق الحكومي للسنة القادمة، حيث جاءت الآراء بالترتيب التالي: انظمة التعليم (35 بالمئة) ، يليها تحسين الطرق (21 بالمئة) ، أكثر بكثير من الامن الوطني (5 بالمئة) وسياسة الاسكان (10 بالمئة) وتخفيض التلوث (2 بالمئة) و الدعم (3 بالمئة) ومرة اخرى تصليح الطرق (9 بالمئة) اي أن موضوع الطرق يستأثر ب (30 بالمئة). والحقيقة هي أن موضوع رداءة الطرق ، تحول إلى قضية وطنية، اضطرت الحكومة باعلانها اولوية قصوى، و أنها ستخصص الموارد المالية اللازمة لاصلاحها.

الثقة و أداء الحكومة

وتبدأ حزمة الأسئلة عن الثقة وأداء الحكومة بسؤال شخصي، عن الثقة بالناس عموما، بما هي درجة ثقتك بالناس، كانت اجابة الغالبية الساحقة (86 بالمئة)، انه من الضروري الحذر في الثقة بالناس، بينما ذهب (14 بالمئة) إلى انه بالامكان الوثوق في غالبية الناس. ممايعني أن هناك شعورا بالحذر في الثقة بالعموم.

كان لافتا ايضا، الدرجة العالية للشعور بالامان، حيث أكد (80 بالمئة)، بان درجة الامان في الحي آمنة جدا، و (18 بالمئة) بأنها آمنة إلى حد ما، بينما رأى أنها غير آمنة إلى حد ما (2 بالمئة) فقط. كان ذلك ايضا في نفس الاتجاه في السؤال الذي يليه، حول عدد السرقات في الحي، حيث تم التأكيد على أنها لا تحدث ابدا (72 بالمئة)، او أنها نادرة (21 بالمئة) ، او أنها تحدث احيانا (5 بالمئة). بينما لم يقل احد بأنها متكررة. ومع أن وسائل التواصل الاجتماعي، تنشر حوادث عنف في الطرق، إلا أن ذلك لم ينعكس على اجابات الناس، حيث ذهب ما نسبته (62 بالمئة) إلى أنها لا تحدث ابدا، و (26 بالمئة) بأنها نادرة، و(10 بالمئة) بأنها تحدث احيانا وقال (1 بالمئة) فقط بأنها متكررة.

الرضا عن الأداء الحكومي

يتضح من الاستطلاع بان نسبة عدم الرضا عن أداء الحكومة اعلى، حيث بلغت نسبة غير الراضين على الإطلاق عن اداء الحكومة (20 بالمئة)، في حين بلغت نسبة غير الراضين (33 بالمئة)، مقابل نسبة الراضين جدا عن الاداء العام للحكومة (12

بالمئة) ، و (33 بالمئة) من الراضين. اي أن أكثر من النصف غير راضين عن الاداء الحكومي (53 بالمئة) بينما يمثل الراضون (45 بالمئة).

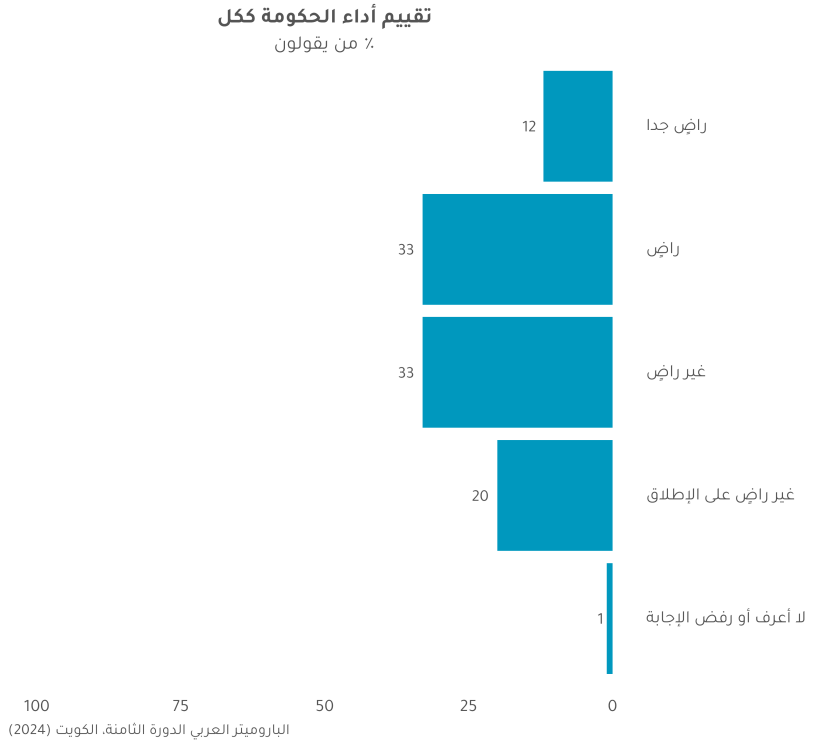

وعند النظر إلى تقييم أداء الحكومة في قطاعات معينة، سنجد تباينا ملحوظا. ففي النظام التعليمي يقول (6 بالمئة) فقط بانهم راضون جدا، بينما يقول (22 بالمئة) بانهم راضون، في حين يذهب (34 بالمئة) إلى القول بأنهم غير راضين، كما يقول (37 بالمئة) بانهم غير راضين ابدا، اي أن فئة غير الراضين عن النظام التعليمي يمثلون الغالبية.

تختلف الصورة عند تقييم الاداء بالنظام الصحي، حيث يعبر (15 بالمئة) بانهم راضون جدا، بمقابل (43 بالمئة) بانهم راضون، و (20 بالمئة) غير راضين و (22 بالمئة) بانهم غير راضين ابد. مما يعني أن درجة الرضا عن النظام الصحي، افضل من درجة الرضا عن النظام التعليمي، على سبيل المثال. أما بالنسبة لدرجة الرضا عن اداء الحكومة في ضمان جودة الطرق، فقد حاز على نسبة عالية من عدم الرضا، وبالذات عدم الرضا المطلق حيث بلغ (79 بالمئة)، وغير راض (15 بالمئة)، ولم تحظ جودة الطرق إلا بنسبة ضئيلة من الرضا ، حيث جاءت خانة راض جدا (2 بالمئة) بينما جاءت خانة راض (3 بالمئة). على العكس من ذلك، كان المبحوثين راضون عن جمع القمامة ، حيث ذهب (25 بالمئة) إلى انهم راضون جدا، و (42 بالمئة) إلى انهم راضون، بمقابل (17 بالمئة) غير راض، و (15 بالمئة) غير راض جدا.

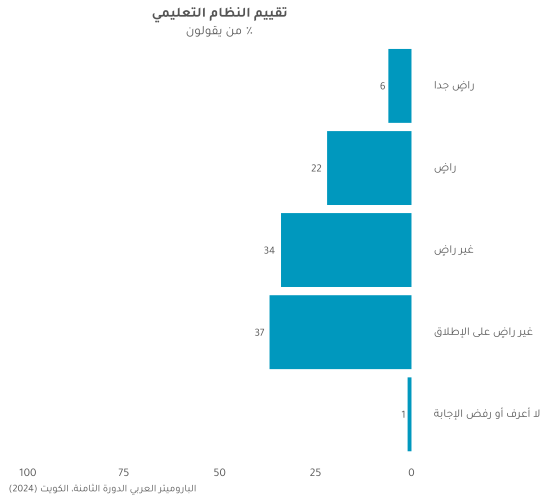

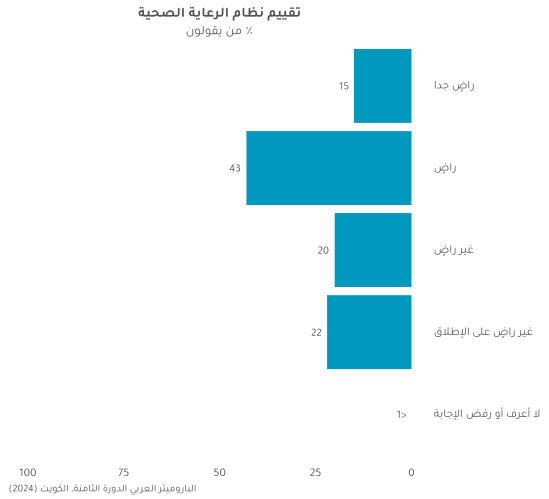

اما بالنسبة لخلق الفرص الوظيفية، يقول (6 بالمئة) عن اداء الحكومة في هذا المجال بانه جيد جدا، و (24 بالمئة) بانه جيد، و (36 بالمئة) بأنه سيء، و (33 بالمئة) بأنه سيء جدا. ويتقارب ذلك إلى حد ما، في تقييم اداء الحكومة في مسألة تقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء، حيث أكد (4 بالمئة) بانه جيد جدا، و (19 بالمئة) بانه جيد، و (38 بالمئة) بانه سيء، و (36 بالمئة) سيء جدا. ويتقارب ذلك ايضا، مع اداء الحكومة في ابقاء الاسعار منخفضة، حيث رأى (4 بالمئة) بانه جيد جدا، بينما رأى (19 بالمئة) بانه جيد، بمقابل (33 بالمئة) رأوا انه سيء، و (42 بالمئة) سيء جدا.

الا أن اللافت، بان النظرة لاداء الحكومة في توفير الكهرباء، كان ايجابيا على الرغم من انه وبسبب الاحمال الزائدة فقد اضطرت وزارة الكهرباء أن تقوم بقطع مبرمج على المساكن، ومع ذلك فان الرأي في الكهرباء جاءت بنسبة (63 بالمئة) راض جدا، و (29 بالمئة) راض، و (7 بالمئة) غير راض، و (1 بالمئة) فقط غير راض جدا. وكان ذلك متقاربا جدا مع خدمة توفير المياه، حيث قال (62 بالمئة) راض جدا، و (30 بالمئة) راض، و (7 بالمئة) غير راض، و (1 بالمئة) فقط غير راض. وهي إلى حد كبير، تعكس واقع توفير المياه، ربما أكثر من الكهرباء، حيث من النادر أن تنقطع المياه. وتقارب ذلك ايضا، مع توفير خدمة الانترنت، حيث أكد (65 بالمئة) بانهم راضون جدا، و (29 بالمئة) بانهم راضون، بينما، (5 بالمئة) غير راضين و (2 بالمئة) فقط غير راضين جدا. وينسحب ذلك ايضا على الدفاع المدني حيث أكد (61 بالمئة) بانهم راضون جدا، و (33 بالمئة) راضون، و (4 بالمئة) غير راضين، و (2 بالمئة) غير راضين ابدا.

الا أن ذلك كان عكسيا، عند السؤال عن السياسة الاسكانية، حيث عبر (12 بالمئة) عن انهم راضون جدا، و (13 بالمئة) بانهم راضون، و (23 بالمئة) بانهم غير راضين، و (51 بالمئة) بانهم غير راضين جدا، بمعنى وجود أغلبية كبيرة، ثلاثة أرباع المواطنين تقريبا. وهو انعكاس للواقع، حيث في حين أن الحكومة توفر الخدمة الاسكانية للمواطنين، إلا أن الراغبين في الحصول على سكن صاروا ينتظرون السنوات الطوال، ويبلغ عددهم عشرات الالاف .

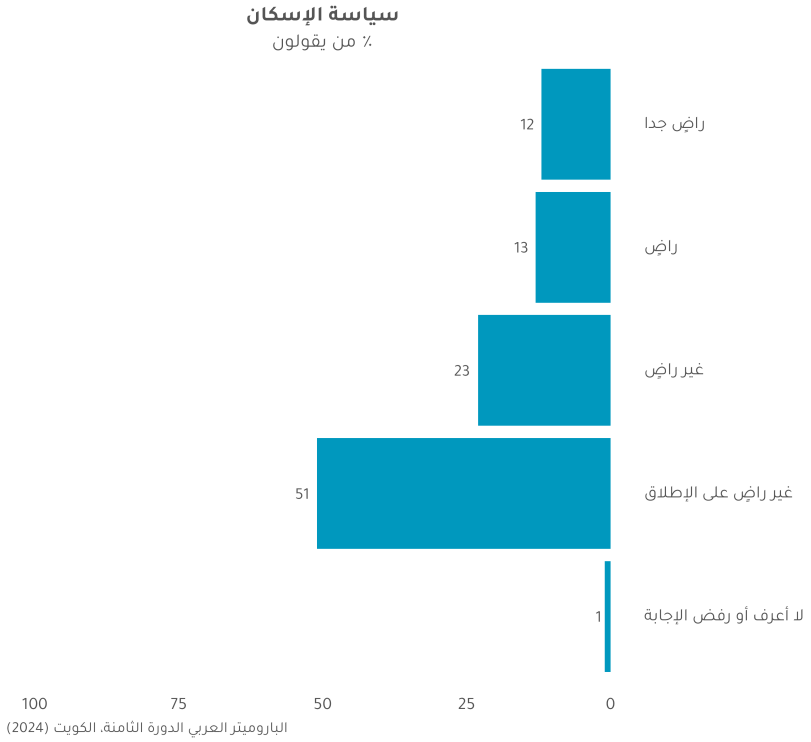

الفساد

اما بالنسبة للفساد، فيبدو أن الاحساس به كبير، حيث ذهب (72 بالمئة) إلى أن الفساد موجود في المؤسسات الحكومية، والهيئات الوطنية الرسمية، بدرجة كبيرة وذهب (21 بالمئة) إلى أن الفساد موجود بدرجة متوسطة و (4 بالمئة) بانه موجود بدرجة صغيرة، بينما ذهب (1 بالمئة) فقط إلى أن الفساد غير موجود. ويعكس ذلك الدرجة العالية التي يظن فيها الناس بانتشار الفساد، وانه ربما هناك حاجة للتركيز على هذه المسألة. وربما كان ذلك منعكسا على الاجابة على السؤال الذي يليه عن درجة محاربة الحكومة للفساد، حيث تفوقت نسبة من لا يجدون الحكومة فاعلة في مكافحة الفساد حيث أكد (13 بالمئة) بان الحكومة تحارب الفساد لدرجة كبيرة، بينما من يراها تفعل ذلك بدرجة متوسطة (26 بالمئة) مقابل (36 بالمئة) بدرجة صغيرة و (24 بالمئة) بأنها غير موجودة.

تجاوب الحكومة

عن درجة تفاعل الحكومة، ذهب (10 بالمئة) بأنها متفاعلة جدا، والى حد ما (26 بالمئة)، وبانها غير متفاعلة (42 بالمئة)، وانها غير متفاعلة على الإطلاق (21 بالمئة) مع ما يريده الناس. أما السؤال المحوري، فقد استهدف قياس درجة اهتمام المواطن بالسياسة، ليكشف لنا عن التفاعل بالموضوعات السياسية. حيث ابدى (10 بالمئة) بانهم مهتمين جدا بالسياسة، و (16 بالمئة) مهتم، و (33 بالمئة) غير مهتم ، و (40 بالمئة) غير مهتم ابدا وهو امر يتطلب اعادة النظر في مدى المتابعة التي يتابعها الناس ويهتمون بها، فان كانت هي هكذا فذلك يفتح بابا لكيفية جذب الجمهور للممارسة السياسية خاصة بانه وخلافا للاعتقاد السائد بان الناس يهتمون بالسياسة فان نتائج هذا السؤال بينت بان ثلاثة أرباع المواطنين لا يهتمون بالسياسة.

ومن المؤشرات الهامة ، جاء السؤال عن مقارنة المستجيب بحياة والديه. فكان السؤال "كيف تقارن بين نوعية حياتك ونوعية حياة والديك؟" كان الرد بان (61 بالمئة) يرون أن حياتهم احسن من حياة والديهم، و (16 بالمئة) نفس الشيء، و (23

بالمئة) يرون حياتهم اسوأ من حياة والديهم. أما حين المقارنة بين حياة الشخص وحياة اولاده، قال (49 بالمئة) بان حياة اولاده ستكون احسن من حياته، و (30 بالمئة) قالوا بأنها نفس الشيء، و (18 بالمئة) ذهبوا إلى أنها ستكون أسوأ.

الحريات العامة

تعد قضية التعبير عن الرأي في الكويت من القضايا المحورية في المحاورات العامة، وبشكل عام فان حرية التعبير نسبيا موجودة بالكويت، إلا أن العديد من التشريعات ادت إلى تراجعها. وقد بلغ ذلك التراجع أوجه بعد حل مجلس الامة في سنة 1986 خاصة بعد أن تم فرض الرقابة المسبقة على الصحافة وهو اجراء لم يكن له سابقة، وظل مطبقا حتى 1991. يضاف إلى ذلك بعض القوانين التي تقيد من تلك الحريات.

ويعتبر نصف الكويتيين بأن حرية التعبير عن الآراء موجودة إلى حد كبير، على الرغم من تطبيق بعض الاجراءات التي تحد من تلك الحرية. كما يعتبر (32 بالمئة) بأنها موجودة لدرجة متوسطة و (11 بالمئة) بأنها موجودة لدرجة محدودة بينما يراها (5 بالمئة) بأنها غير مكفولة على الاطلاق. ولمزيد من التركيز فقد حدد السؤال التالي إن كانت "حرية الاعلام متوفرة لنقد أفعال الحكومة" فكانت الاجابات متقاربة حيث رأى (47 بالمئة) بأن نقد الحكومة متاح بالاعلام لدرجة كبيرة و (32 بالمئة) لدرجة متوسطة و (15 بالمئة) لدرجة محدودة و رآها أنها غير مكفولة على الإطلاق (5 بالمئة) فقط. وربما يعود ذلك إلى أن مساحة النقد للاجهزة الحكومية متداول في اجهزة الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي ذات السياق جاء السؤال الذي يليه حول حرية الصحافة حيث أكد (45 بالمئة) بأنها مكفولة لدرجة كبيرة و (34 بالمئة) لدرجة متوسطة و (15 بالمئة) لدرجة محدودة، وتكررت ذات النسبة (5 بالمئة) في الاسئلة التي ترى بأن حرية الصحافة غير مكفولة على الاطلاق.

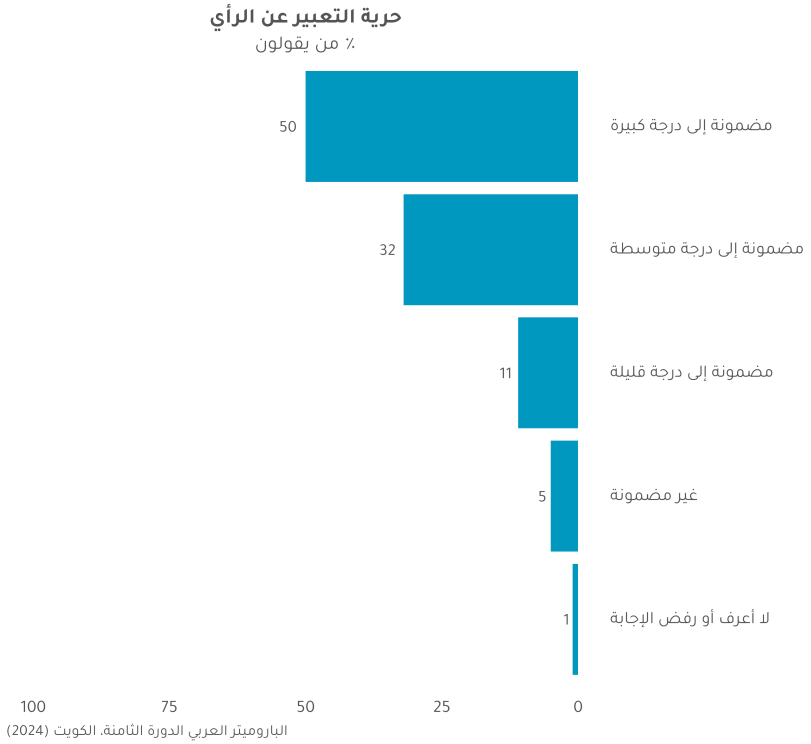

الإصلاح السياسي

بطبيعة الحال فان مصطلح الاصلاح السياسي هو مصطلح واسع وفضفاض، وقد يعني أشياء مختلفة لكل شخص، إلا أن أغلبية كبيرة (61 بالمئة) رأت بانه يفترض حدوثه بشكل تدريجي، بينما رأى (37 بالمئة) حدوثه دفعة واحدة بمقابل أن (1

بالمئة) فقط يرون بأنه لا داعي لأن توجد إصلاحات على الاطلاق.

ركائز الكرامة الانسانية

وقد سعت حزمة الاسئلة المتمحورة حول مصطلح الكرامة الانسانية، أن تفحص جوانبها المختلفة، فجاء السؤال الاول، حول مدى كون المساواة أمام القانون ركيزة الكرامة الانسانية: فأكد (95 بالمئة) بأنها أساسية جدا، بمقابل (3 بالمئة) بأنها أساسية إلى حد ما و (1 بالمئة) ذهبوا إلى أنها ليست اساسية. وفي السؤال الذي يليه كان عن إن كان عدم وجود فساد يعد من ركائز الكرامة الانسانية فأكد (84 بالمئة) بأنها كذلك بينما رأى (10 بالمئة) بأنها أساسية إلى حد ما و (3 بالمئة) بأنها غير أساسية و (1 بالمئة) بأنها غير أساسية على الاطلاق. كما تطرق السؤال التالي إلى إن كان توفير الاحتياجات الاساسية للانسان، مثل الماء والطعام والملابس والمأوى، يمثلون ركيزة للكرامة الانسانية، حيث اعتبرها (89 بالمئة) أساسية جدا، واعتبرها (10 بالمئة) بأنها أساسية إلى حد ما بينما اعتبرها (1 بالمئة) بأنها ليست أساسية اطلاقا. ومن جانب آخر جاء السؤال حول إن كان الاختيار الحر للقادة السياسيين عبر الانتخابات تعد احدى ركائز الكرامة الانسانية ، جاءت الاجابة في ذات السياق، حيث أكد (79 بالمئة) بأنها كذلك، و (15 بالمئة) بأنها كذلك إلى حد ما، بينما اعتبرها بأنها غير أساسية (4 بالمئة) وانها غير أساسية على الإطلاق (2 بالمئة). ما يعني أن الاختيار الحر عبر الانتخابات حاضر بقوة.

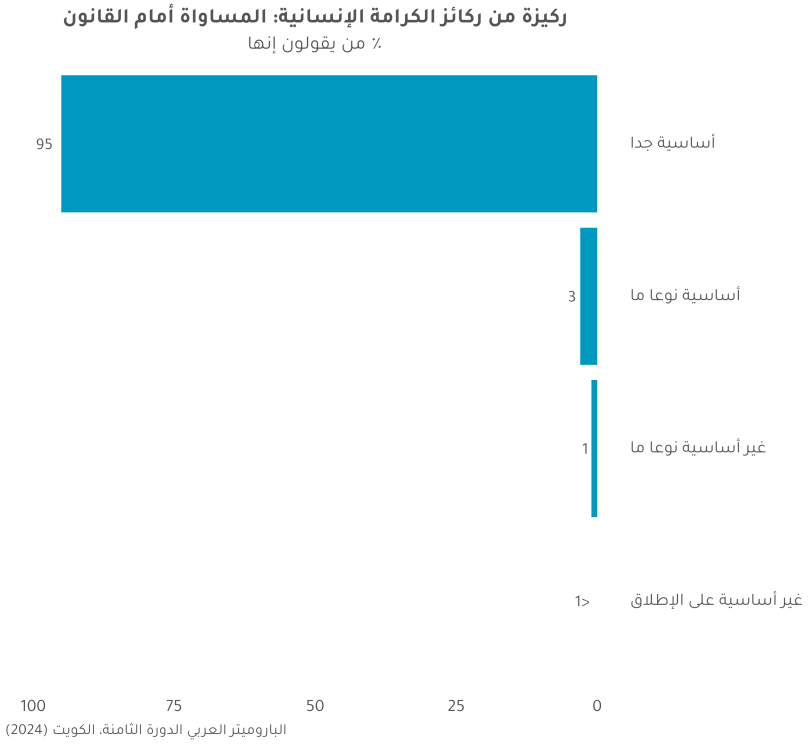

وعلى مستوى آخر، توجه السؤال التالي إن كان من ضمن ركائز الكرامة الانسانية الشعور بالامان من اي خطر جسدي، فاعتبرها (91 بالمئة) بأنها اساسية، و (7 بالمئة) اعتبرها أساسية إلى حد ما، بينما اعتبرها (2 بالمئة) غير اساسية. كما جاء السؤال حول إن كان توفير الحقوق المدنية الاساسية من ضمن ركائز الكرامة الانسانية، حيث رأى (92 بالمئة) بأنها كذلك، و (7 بالمئة) اعتبرها كذلك إلى حد ما، بينما اعتبرها (1 بالمئة) بأنها غير اساسية. وبالتالي يتضح بان السياق العام للاجابات حول ركائز الكرامة الانسانية جاء متقاربا في سياق متشابه لكافة عناصرها.

ركائز الديمقراطية

سعت هذه الحزمة من الاسئلة حول إن كانت بعض المفاهيم العامة هي من ركائز الديمقراطية بتكرار لنفس القضايا المذكورة في الكرامة الانسانية، فكانت الاجابات متقاربة. كان السؤال الأول حول إن كانت العدالة امام القانون تعتبر من ركائز الديمقراطية ، فقد اعتبرها (94 بالمئة) بأنها أساسية جدا و (5 بالمئة) بأنها أساسية إلى حد ما. وحول إن كان عدم وجود فساد يعد من ركائز الديمقراطية، جاءت الاجابات معبرة عن نفس التوجه، حيث رآها كذلك (87 بالمئة)، و (9 بالمئة) اعتبروها كذلك إلى حد ما، و اعتبرها (2 بالمئة) بأنها غير اساسية، و (1 بالمئة) فقط بأنها غير أساسية على الاطلاق. كما اعتبر (83 بالمئة) بان توفير الاحتياجات الاساسية من ركائز الديمقراطية، واعتبرها (13 بالمئة) بأنها كذلك إلى حد ما، وانها ليست أساسية (3 بالمئة)، وانها ليست أساسية على الإطلاق (1 بالمئة). أما عن إن كان الاختيار الحر للقادة السياسيين عبر انتخابات يعد من ركائز الديمقراطية، فقد اعتبرها كذلك (82 بالمئة) من الناس، بينما رآها (13 بالمئة) بأنها كذلك إلى حد ما، وبالمقابل فقد اعتبرها (2 بالمئة) بأنها ليست كذلك و (2 بالمئة) بأنها ليست كذلك على الاطلاق. وحول إن كان الاحساس بالامان الجسدي من اي تهديد يعد من ركائز الديمقراطية، فقد اعتبرها كذلك (88 بالمئة)، والى حد ما (9 بالمئة)، بينما اعتبرها غير أساسية (2 بالمئة)، وانها غير أساسية على الإطلاق (1 بالمئة). وحول إن كان ضمان الحقوق المدنية الاساسية من ضمن ركائز الديمقراطية، فقد أكد على أنها أساسية جدا (92 بالمئة)، و (5 بالمئة) بأنها كذلك إلى حد ما، واعتبر أنها ليست أساسية (1 بالمئة)، وانها ليست أساسية على الإطلاق (1 بالمئة).

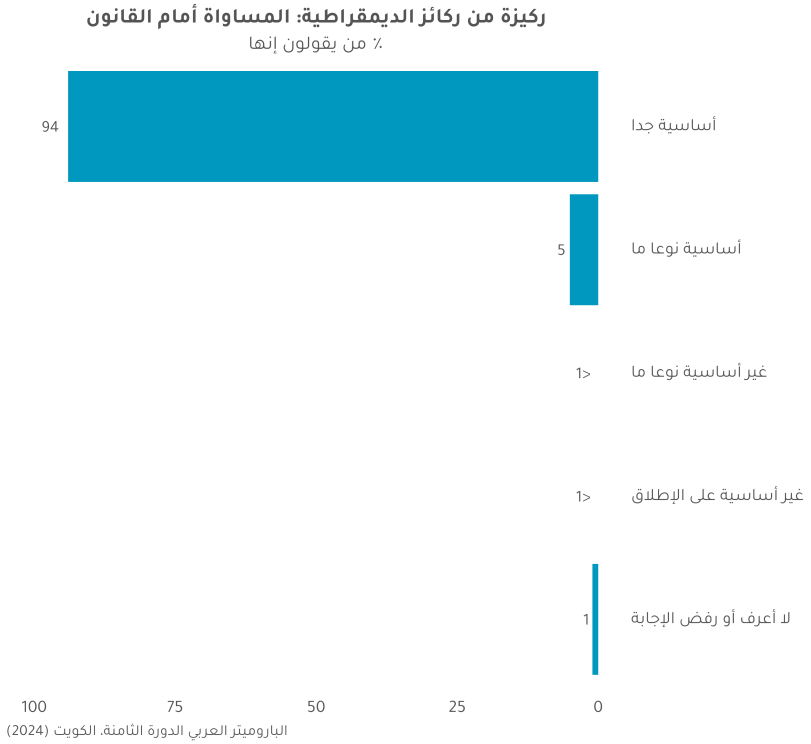

وعند تفصيل السؤال ذاته إلى مكوناته لتحديد الاكثر اهمية، جاء السؤال العام حول الركيزة الاساسية لكرامة الانسان، بان المساواة امام القانون تحتل المرتبة الاولى بنسبة (33 بالمئة)، يليها غياب الفساد بنسبة (19 بالمئة)، ثم الحصول على الاحتياجات الاساسية بنسبة (17 بالمئة)، وضمان الحقوق المدنية بنسبة (16 بالمئة)، والشعور بالامان من التهديدات الجسدية بنسبة (9 بالمئة)، وانتخاب القادة السياسيين بحرية بنسبة (5 بالمئة). ولم يختلف السياق العام كثيرا في الاجابة على تفصيل ركائز الديمقراطية، حيث اعتبر (33 بالمئة) بان المساواة امام القانون من اهم ركائز الديمقراطية، بمقابل (28 بالمئة) لغياب الفساد، و (11 بالمئة) للاختيار الحر للقادة السياسيين و (11 بالمئة) لضمان الحقوق المدنية، و (8 بالمئة) لتوفير الاحتياجات الاساسية، و (8 بالمئة) للشعور بالامان من الخطر الجسدي. وبالتالي يتضح بان ركائز الكرامة الانسانية والديمقراطية يسيران في نفس السياق ومتقاربان في النسب دون اختلافات جوهرية.

ونحو المزيد من فحص الموقف من الديمقراطية، تم توجيه عدة اسئلة ضمن حزمة متكاملة، حيث جاءت العبارة التالية، حول إن كان "أداء الدولة الاقتصادي يكون ضعيفا تحت النظام الديمقراطي" حيث وافق بشدة علي ذلك (20 بالمئة) ووافق عليها (19 بالمئة) بينما لم يوافق عليها (34 بالمئة) ولم يوافق عليها بشدة (24 بالمئة) بمعنى أن الغالبية لا يتفقون مع تلك العبارة.

وردا على عبارة "ان الانظمة الديمقراطية غير حاسمة وكثيرة المشاكل " وافق عليها بشدة (21 بالمئة) ووافق عليها (20 بالمئة) بينما لم يوافق عليها (36 بالمئة) ولم يوافق عليها بشدة (20 بالمئة). وحول إن كانت الانظمة الديمقراطية غير فعالة في حفظ النظام والاستقرار فقد وافق عليها بشدة (20 بالمئة) بينما وافق عليها (17 بالمئة) ولم يوافق عليها (35 بالمئة) ولم يوافق عليها بشدة (25 بالمئة).

وربما كانت الاجابة أكثر تركيزا على عبارة "الانظمة الديمقراطية ربما توجد فيها مشاكل ولكنها افضل من الانظمة الاخرى" حيث وافق عليها بشدة (51 بالمئة) ووافق عليها (35 بالمئة) ولم يوافق عليها (10 بالمئة) كما لم يوافق بشدة عليها (3 بالمئة) فقط، لتأتي مؤشرا على تفضيل الديمقراطية على غيرها من الانظمة.

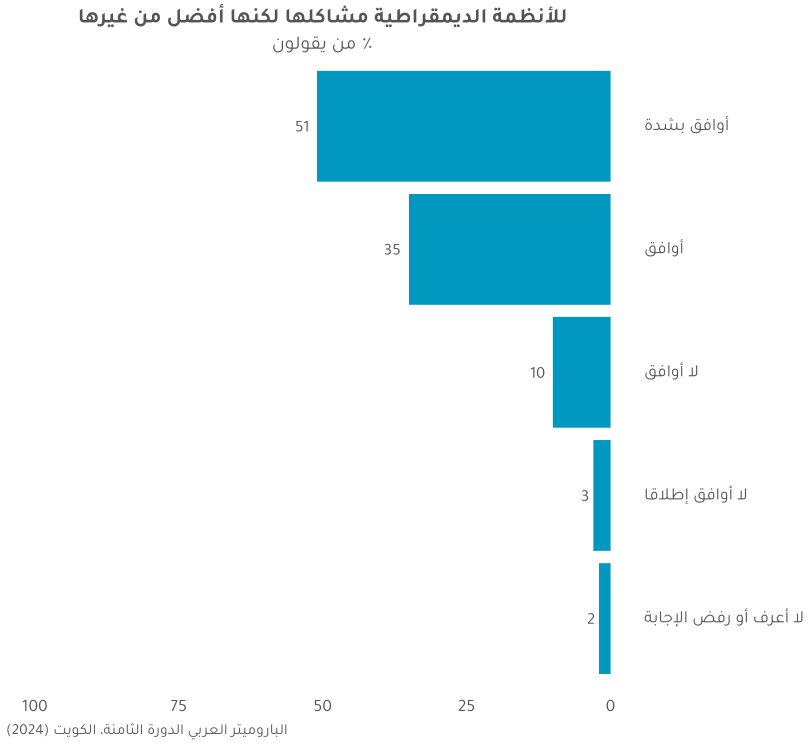

وتستمر حزمة اسئلة الديمقراطية، بتغيير الصياغة، حيث جاءت العبارة "تحت الانظمة غير الديمقراطية يكون الاداء الاقتصادي ضعيفا" حيث وافق عليها بشدة (26 بالمئة) بينما وافق عليها ايضا (26 بالمئة) ولم يوافق عليها (29 بالمئة) كما لم يوافق عليها بشدة (13 بالمئة). وعند عكس سؤال سابق بذكر أن الانظمة غير الديمقراطية ليست حاسمة وتعاني من مشاكل جمة، كانت الاجابة (27 بالمئة) موافقة بشدة و (25 بالمئة) موافقة و (28 بالمئة) غير موافق و (16 بالمئة) غير موافق بشدة. وحول إن كانت الانظمة غير الديمقراطية غير فاعلة في الحفاظ على النظام والاستقرار فقد وافق بشدة ما نسبته (26 بالمئة) ووافق على ذلك (26 بالمئة) بينما رفض ذلك (28 بالمئة) ورفضه بشدة (16 بالمئة). وعند توجيه السؤال حول أن الانظمة غير الديمقراطية تعاني من مشاكل ولكنها افضل من غيرها فقد وافق بشدة عليها (19 بالمئة) ووافق عليها (17 بالمئة) ولم يوافق عليها (30 بالمئة) كما لم يوافق عليها إطلاقا (30 بالمئة). ونخلص من ذلك إلى أن الموقف من الانظمة الديمقراطية أكثر ايجابية.

الانتخابات الاخيرة ومسؤولية عدم الاستقرار

و حيث إن الحالة السياسية الكويتية تعاني منذ فترة طويلة من عدم الاستقرار، فقد كان السؤال المحوري، حول من يتحمل مسؤولية عدم الاستقرار في البلد، حيث اتضح أن هناك تقاربا في توجيه اللوم بين الحكومة والمجلس، مع تحميل مجلس الامة مسؤولية اكبر، حيث يذهب الرأي إلى أن المجلس يتحمل مسؤولية عدم الاستقرار بنسبة (19 بالمئة) بينما تتحمله الحكومة بنسبة (11 بالمئة) . وقد اتضح أن الناس يحملون الطرفين، بشكل اكبر (69 بالمئة) مسؤولية حالة عدم الاستقرار في البلد. وفي محاولة لمعرفة الاتجاهات العامة للخروج من حالة الازمة المستمرة حيث يرى (25 بالمئة) من المواطنين أن الحل بدرجة كبيرة يكمن باجراء انتخابات جديدة، بنفس القانون الحالي، وبدرجة متوسطة (21 بالمئة) وبدرجة صغيرة (20 بالمئة) . في حين ترى نسبة كبيرة (32 بالمئة) بأن ذلك غير وارد . بالمقابل فقد رأى (57 بالمئة) أن الحل بدرجة كبيرة يكمن في اجراء انتخابات جديدة ولكن بقانون انتخابات جديد، واتفق (23 بالمئة) مع ذات التوجه ولكن بدرجة متوسطة و (9 بالمئة) بدرجة صغيرة بينما لا يرى ذلك (9 بالمئة). وقد ذهب (11 بالمئة) إلى أن الخروج من حالة الازمة يكمن بدرجة كبيرة في تشكيل حكومة جديدة يرأسها شخص من خارج الاسرة الحاكمة، واتفق معهم بدرجة متوسطة ما نسبته (10 بالمئة) وبدرجة صغيرة ما نسبته (15 بالمئة) إلا أن الاغلبية الكبيرة (60 بالمئة) ترفض ذلك بالاطلاق. وكان لافتا التعليق على عبارة "التدخل الاميري لايقاف القرارات الحكومية" بان أغلبية كبيرة (64 بالمئة) توافق على ذلك بدرجة كبيرة، بينما يوافق (14 بالمئة) على ذلك التدخل بدرجة متوسطة، و(11 بالمئة) بدرجة قليلة، في حين لا يتفق مع ذلك التدخل ما نسبته (9 بالمئة) فقط. ويأتي ذلك للتعامل مع جملة من القرارات كان أمير البلاد قد اتخذها لوقف بعض القرارات الحكومية كالتوظيف وغير ذلك.

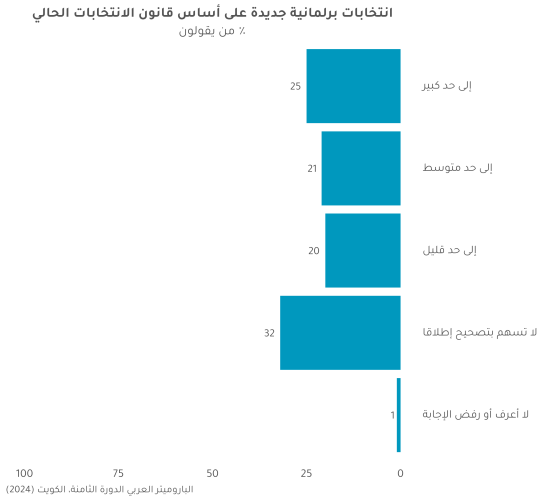

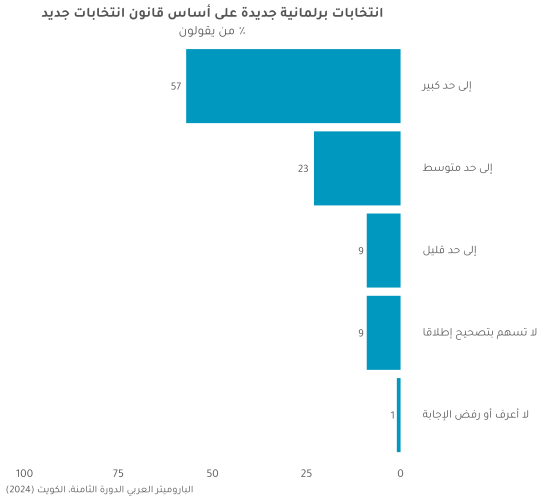

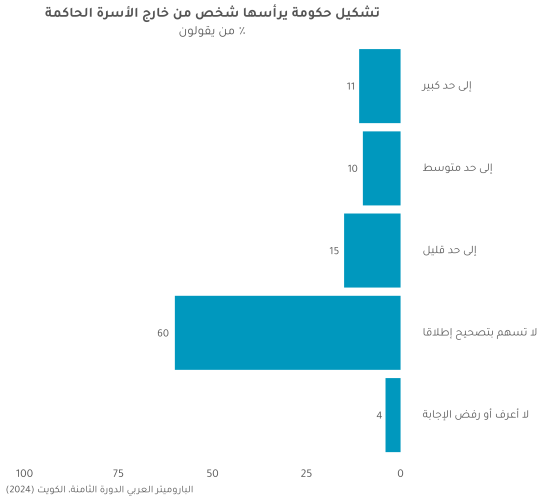

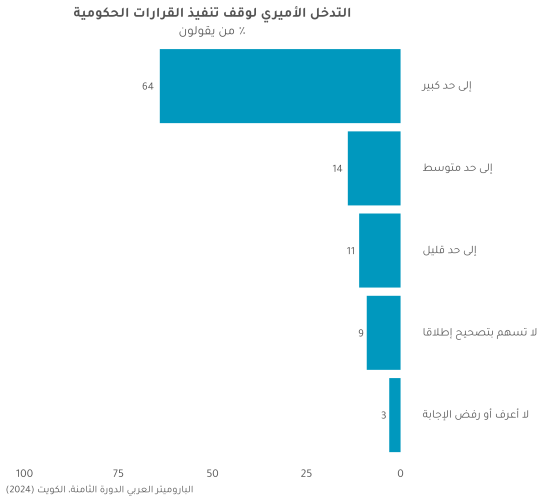

أما السؤال المهم فكان حول مدى الموافقة من عدمها على حل مجلس الامة، وهو الأمر الذي حدث فعلا بعد الانتهاء من تنفيذ الاستطلاع، حيث أيد حل المجلس بقوة (40 بالمئة) وأيده إلى حد ما (34 بالمئة) وعارضه إلى حد ما (14 بالمئة) و عارضه بقوة (9 بالمئة) فقط. وهو مؤشر مهم يوضح الترحيب بحل مجلس الامة بشكل ملحوظ.

و تعليقا على مدى القبول بعبارة الموافقة على "العفو عن المدانين ومنحهم فرصة لبداية جديدة في العهد الجديد" فقد كان لافتا أن الذين أيدوها بشدة مثلوا (12 بالمئة) بينما الذين أيدوها إلى حد ما (25 بالمئة) بالمقابل فقد عارضها إلى حد ما (19 بالمئة) وعارضها بشدة (42 بالمئة) بمعنى أن هناك أغلبية ملحوظة لا تؤيد العفو عن المدانين، وهي مسألة تستحق التمعن. وفي نفس السياق في تداول القضايا الجدلية جاءت الردود على عبارة "اعادة الجنسية لكل من سحبت منهم لانهم لا يشكلون تهديدا امنيا" بأن أيدها بشدة (12 بالمئة) وايدها إلى حد ما (18 بالمئة) بينما عارضها إلى حد ما (16 بالمئة) وعارضها بشدة (51 بالمئة). ومن المفيد التنويه انه منذ حل مجلس الامة في شهر مايو 2024 فقد بدأت الحكومة باجراءات علنية لسحب واسقاط الجنسية عن مئات الاشخاص، كما قامت بتعديل قانون الجنسية في شهر سبتمبر 2024 بما يسهل من عملية سحب الجناسي، الأمر الذي جعل من قضية الجنسية موضوعا مثارا على المستوى الشعبي.

وعند السؤال بأن العفو عن المدانين سؤدي لمنحهم فرصة لبدء صفحة جديدة ، وهو مختلف عن السؤال السابق عن نفس الموضوع فقد أيد ذلك بشدة (14 بالمئة) وأيده لحد ما (30 بالمئة) في حين عارضه إلى حد ما (18 بالمئة) بينما عارضه بشدة (36 بالمئة)، ومع أن النسب قد تغيرت بعض الشيء إلا أن المعارضة للعفو عن المدانين لازالت تمثل الاغلبية.

الهجرة

في الاجابة عن سؤال "هل ترغب في الهجرة؟" قال نعم (16 بالمئة)، بينما قال لا ما نسبته (84 بالمئة)، وهي نسبة عالية ومؤشر ذو دلالة على عدم الرغبة في الهجرة وكل ما يعنيه ذلك من حالة الاستقرار. قد تفاوتت اسباب الرغبة في الهجرة علما بان ذلك يأتي ضمن ال (16 بالمئة) الذين افادوا برغبتهم بالهجرة. فتفاوتت اسباب الرغبة في الهجرة ما بين فرص التعليم (56 بالمئة) واسباب اقتصادية (29 بالمئة) وجمع شمل عائلي (5 بالمئة) واسباب سياسية (5 بالمئة) واسباب امنية (1 بالمئة) وبسبب الفساد (9 بالمئة).

الأسباب الدافعة للرغبة بالهجرة

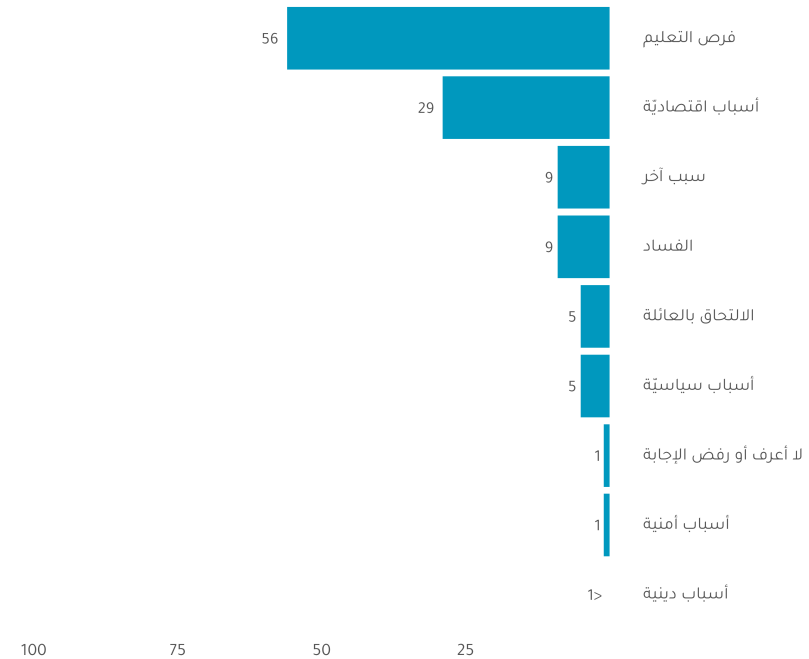

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الكويت (2024)

أما الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة فقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة (38 بالمئة) تلاها المملكة المتحدة (19 بالمئة) ثم المملكة العربية السعودية (11 بالمئة) ثم دولة الامارات العربية المتحدة (10 بالمئة) ثم المانيا وكندا (9 بالمئة) ثم دول أخرى بنسب أقل.

وحول مدى تعرض المهاجرين من بلاد عربية للتمييز قال (12 بالمئة) بحدوث ذلك و (28 بالمئة) قالوا بحدوث ذلك إلى حد ما بينما افاد (30 بالمئة) بان ذلك لا يحدث إلى حد ما وأكد (29 بالمئة) بان ذلك لا يحدث ابدا. أما إن كان المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء يتعرضون للتمييز، افاد (17 بالمئة) بحدوث ذلك بينما افاد (22 بالمئة) بحدوث ذلك إلى حد ما، في حين رأى (31 بالمئة) بعدم حدوث ذلك إلى حد ما، ورأى (27 بالمئة) بعدم حدوث ذلك على الاطلاق. وفي ذات السياق إن كان هناك تمييز تجاه المهاجرون من جنوب وجنوب شرق آسيا، افاد (24 بالمئة) بحدوث ذلك و (23 بالمئة) بحدوثه إلى حد ما وبالمقابل افاد (30 بالمئة) بعدم وجود تمييز إلى حد ما و (23 بالمئة) بعدم حدوثه على الاطلاق.

وحول القوانين الضامنة لحقوق العمالة المنزلية، كونها قضية مثيرة للجدل، ونظرا لاهميتها، فقد تمت صياغة حزمة من الاسئلة حول هذا الموضوع، حيث جاء السؤال الأول حول مدى تأييد او معارضة احتفاظ العمالة المنزلية بجوازات سفرهم، فجاءت الاجابات على النحو التالى ، مؤيد بشدة (23 بالمئة) مؤيد إلى حد ما (16 بالمئة) ومعارض لحد ما (17 بالمئة) ومعارض بشدة (43 بالمئة). وحول السماح للعمالة المنزلية بأن تتمتع بيوم اجازة في الاسبوع، أيد بشدة (56 بالمئة) وأيده إلى حد ما (28 بالمئة) بينما عارضه لحد ما (8 بالمئة) وعارضه بشدة (8 بالمئة). وحول مدى قبول فتح حساب مصرفي للعمالة المنزلية لكي يستلموا رواتبهم عليه، فقد أيد ذلك بشدة (65 بالمئة)، وأيده إلى حد ما (28 بالمئة) ، بينما عارضه لحد ما (3 بالمئة)، وعارضه بشدة (3 بالمئة).

مشكلة البدون

استهدف السؤال الأول من ضمن حزمة أسئلة عن مشكلة البدون التعرف إلى أي درجة يعرف المواطنون الكويتيون متى بدأت قضية البدون، استنادا إلى فرضية أن جزءا اساسيا من المشكلة ترتكز على عدم المعرفة بها. وبالتالي كان السؤال حول متى بدأت مشكلة البدون، والتي بدأت فعليا، بعد صدور قانون الجنسية في سنة 1959، إلا انه كما يبدو فان الفرضية كانت صحيحة، حيث قال (39 بالمئة) بأنها قد بدأت بعد صدور قانون الجنسية في 1959، وقال بأنها بدأت بعد سنة 1985 (16 بالمئة)، بينما ذهبت نسبة كبيرة (37 بالمئة) بأنها بدأت بعد تحرير الكويت سنة 1991، و قال (7 بالمئة) بانهم لا يعرفون، مما يدل على صحة الفرضية حيث أن حوالي (60 بالمئة) من الناس لا يعرفون متى بدأت مشكلة البدون، الأمر الذي يضيف بعدا آخر لحل القضية عن طريق رفع الوعي بها.

وتعليقا على عبارة "مشكلة البدون تهدد الامن الوطني"، قال (42 بالمئة) بأنها تهدده بدرجة كبيرة، وقال (19 بالمئة) بأنها تهدده بدرجة متوسطة، بينما ذهب (21 بالمئة) إلى أنها تهدده بدرجة صغيرة، بالمقابل فان ما نسبته (17 بالمئة) لا يرون أنها تهدد الامن الوطني اطلاقا.

أما حول كيف بالامكان حل مشكلة البدون، فحول مقترح تجنيس جميع البدون قال (6 بالمئة) بانهم يؤيدونه بدرجة كبيرة، بينما رأى (5 بالمئة) تأييده بدرجة متوسطة، و(9 بالمئة) بدرجة صغيرة، بينما ذهبت غالبية كبيرة إلى عدم امكانية ذلك إطلاقا (77 بالمئة). وعند تجزئة حل مشكلة البدون، بمقترح تجنيس الذين ثبتت ولادتهم بالكويت، فقد أيد ذلك بدرجة كبيرة (23 بالمئة) ، وبدرجة متوسطة (18 بالمئة)، وبدرجة صغيرة (26 بالمئة)، وبالمقابل فقد رفض ذلك إطلاقا (31 بالمئة). وعند التعرض لمقترح حل مشكلة البدون بتجنيس المستحقين وترحيل البقية، فقد أيد ذلك لدرجة كبيرة (18 بالمئة)، ولدرجة متوسطة (15 بالمئة)، ولدرجة صغيرة (25 بالمئة)، و عبر عن رفضه إطلاقا (41 بالمئة). وبالنسبة لمقترح الحل عن طريق تجنيس المستحقين ومنح البقية اقامة دائمة، فقد أيده لدرجة كبيرة (42 بالمئة)، وبدرجة متوسطة (19 بالمئة)، وبدرجة صغيرة (18 بالمئة) ، ورفضه إطلاقا (21 بالمئة). أما بالنسبة لمقترح الحل القائم على منح جميع البدون اقامة دائمة وغلق الملف نهائيا، فقد أيده لدرجة كبيرة (26 بالمئة) ودرجة متوسطة (14 بالمئة) وبدرجة صغيرة (14 بالمئة) ورفضه بالمطلق (46 بالمئة). أما المقترح الاخر لحل مشكلة البدون، فتضمن ترحيلهم جميعا عن البلاد فكانت الاجابات كالتالي : مؤيد لدرجة كبيرة (6 بالمئة) ولدرجة متوسطة (2 بالمئة) و صغيرة (5 بالمئة) وكان رفضه على الإطلاق كبيرا (86 بالمئة). وكان آخر المقترحات للحل هو أن يبقى الوضع على ماهو عليه، و الذي أيده بدرجة كبيرة (1 بالمئة) ودرجة متوسطة (2 بالمئة) ودرجة صغيرة (8 بالمئة)، ورفضته نسبة كبيرة (87 بالمئة) بشكل مطلق. ونستخلص من ذلك بأنه لا يوجد اجماع مجتمعي حول قضية البدون، وان الحلول المتطرفة غير مرغوبة.

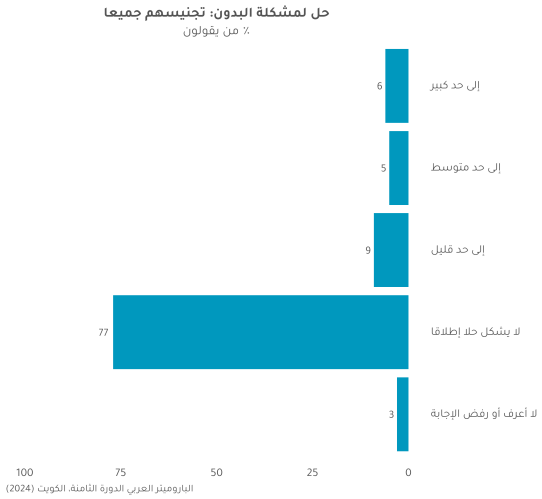

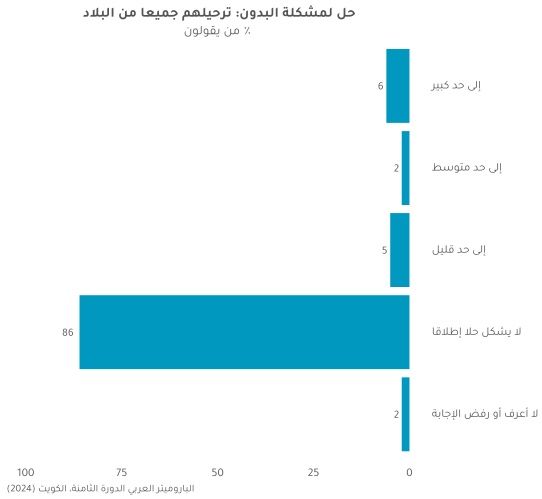

التجنيس والانتخابات

حول ادماج المتجنسين بالانتخابات، وحيث أن موضوع الجنسية في الفترة الراهنة صار موضوعا ساخنا، لقيام الحكومة بسحب عدد من الجناسي، وانتهى الأمر إلى اصدار الحكومة تعديلات أساسية على قانون الجنسية، يستشف منها رغبة رسمية بالتشدد في التجنس، وتسهيل سحبها من المتجنسين، وقد اثيرت في ذلك الاطار الكثير من الافكار، واغلبها في اتجاه التشدد مع المتجنسين. فكان السؤال إن كنت تدعم منع المتجنسين من التصويت في الانتخابات، وكانت الاجابات على النحو التالي ادعم بشدة (30 بالمئة)، وادعم لحد ما (14 بالمئة)، واعارض لحد ما (24 بالمئة)، واعارض بشدة (31 بالمئة). بمعنى آخر، فان الغالبية تعارض هذا الاجراء. أما بخصوص منع المتجنسين من الترشح للانتخابات، فقد أيده بشدة (40 بالمئة)، وأيده لحد ما (14 بالمئة)، بينما عارضه إلى حد ما (17 بالمئة)، وعارضه بشدة (27 بالمئة). وبالتالي فان هذا الاجراء قد حظي بتأييد الغالبية. وعلى اية حال فان الموضوع اصبح بعد حل المجلس وتعليق بعض مواد الدستور موضوعا نظريا لا اثر واقعيا له.

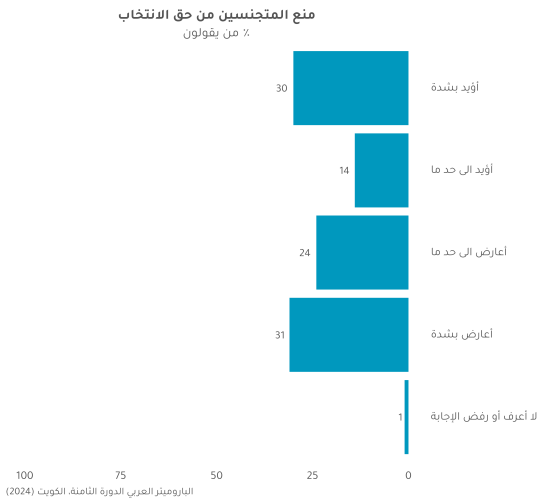

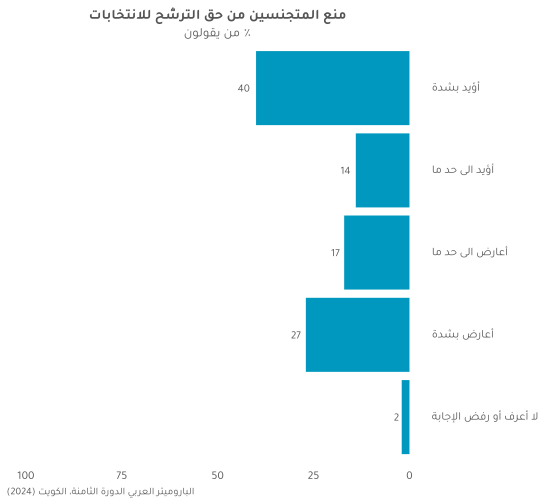

البيئة والتغير المناخي

جاءت إجابات المواطنين على سؤال حول اكبر تحد بيئي يواجه البلاد على النحو التالي: جودة الهواء (21 بالمئة)، تلوث البحار والشواطىء والبحيرات (16 بالمئة)، التغير المناخي (7 بالمئة)، عدم الاستخدام الامثل للطاقة (6 بالمئة)، ادارة النفايات وجمع القمامة (5 بالمئة) وتسمم الفضلات الخطر، ونقص الموارد المائية، والتلوث الناتج عن المبيدات والاسمدة والنفايات، كل واحدة منها بنسبة (3 بالمئة). يضاف إلى ذلك اعتبار أن كل البنود اعلاه تحديات بنسبة (28 بالمئة).

أما حول تأثير الطقس شديد الحرارة على الحياة فقد ذهبت الاغلبية (52 بالمئة)، بانه مؤثر لدرجة كبيرة، و (26 بالمئة) لدرجة متوسطة، و (13 بالمئة) لدرجة بسيطة، بينما قال (8 بالمئة) بانه غير مؤثر اطلاقا. وحول تأثير تلوث الجو على الحياة كانت النسبة اكبر حيث قال (62 بالمئة) بانه مؤثر لدرجة كبيرة، و (25 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (9 بالمئة) بدرجة صغيرة، ولاتأثير إطلاقا (3 بالمئة). وحول تأثير ندرة المياه على حياة الناس، قال (50 بالمئة) بانه مؤثر لدرجة كبيرة، و (17 بالمئة) بدرجة متوسطة و (10 بالمئة)، بدرجة صغيرة، وغير مؤثر إطلاقا بنسبة (21 بالمئة). وقد تكون هذه المعدلات مفهومة حيث أن المياه عموما قليلة الانقطاع، إذ تعتمد البلاد على محطات تقطير المياه.

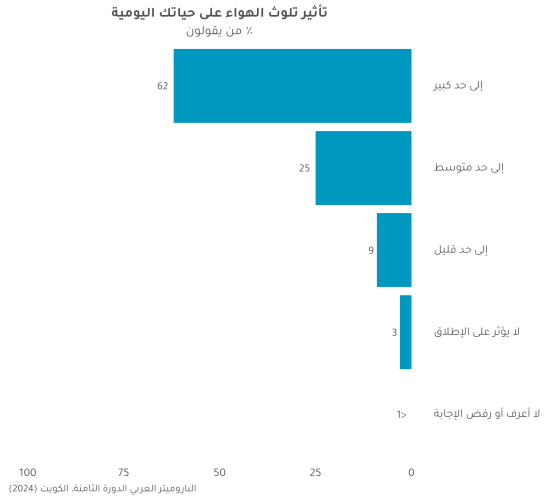

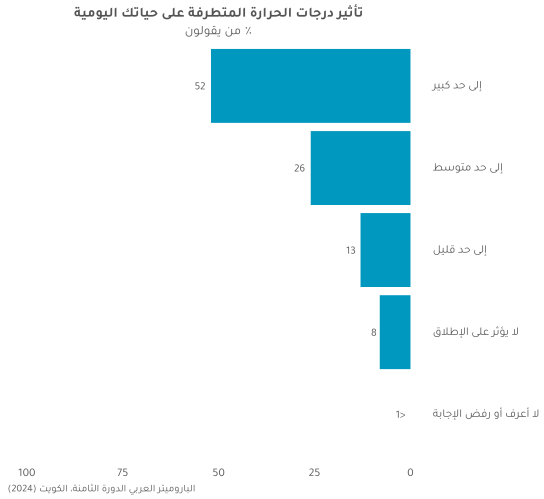

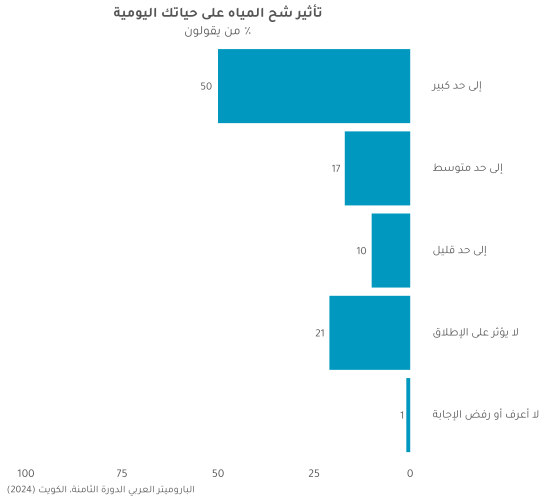

وإجابة على السؤال "ماذا يتبادر لذهنك عند سماعك لمصطلح التغير المناخي؟" جاءت الاجابات على النحو التالي : الطقس الحار (43 بالمئة) والتلوث (26 بالمئة) والإنتاج الزراعي (17 بالمئة) والكوارث الطبيعية بنسبة (13 بالمئة).

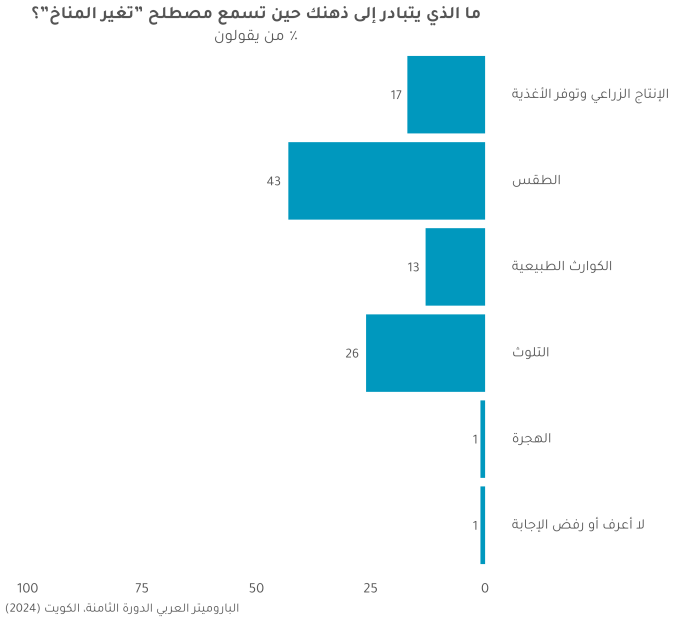

وردا على سؤال "هل تشعر بالقلق على صحتك الجسدية من تأثير التغير المناخي؟" اجاب (55 بالمئة) بانهم قلقون من ذلك بدرجة كبيرة، و رأى (26 بالمئة) انهم كذلك بدرجة متوسطة، مقابل (12 بالمئة) يقولون إنهم قلقون بدرجة قليلة ورأى (7 بالمئة) بانهم غير قلقين. وفي ذات السياق، جاء السؤال التالي، حول الشعور بالقلق من تأثير التغير المناخي على الصحة النفسية حيث أكد (42 بالمئة) بقلقهم بدرجة كبيرة، و (30 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (12 بالمئة) بدرجة صغيرة، بينما رأى (15 بالمئة) بانهم غير قلقين على الاطلاق.

وحول إن كان هناك تأثير للتغير المناخي على امنك الشخصي اجاب (48 بالمئة) بان لذلك تأثير كبير جدا، و (29 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (12 بالمئة) بدرجة صغيرة ، ولم يبد قلقا من ذلك على الإطلاق (9 بالمئة). وكذلك عن مدى تأثير التغير المناخي على وظيفتك او معيشتك اجاب (29 بالمئة) بانه مؤثر لدرجة كبيرة، ومتوسطة (17 بالمئة)، و صغيرة (15 بالمئة)، و ما نسبته (36 بالمئة) بانهم غير قلقين على الاطلاق. بطبيعة الحال ومع أن درجة القلق من التغير المناخي كبيرة إلى حد ما، إلا أن مظاهر ذلك القلق غير واضحة، وربما تتم متابعتها في محطة اخرى لاستيضاح ذلك.

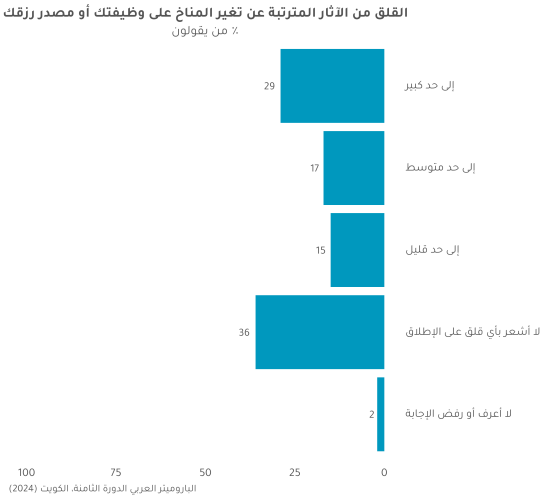

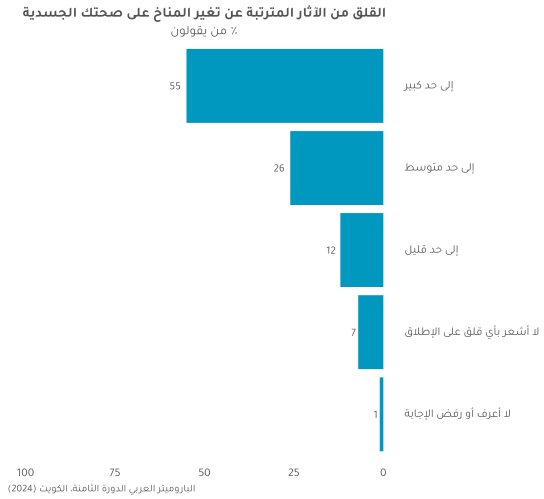

وردا على السؤال حول مدى اسهام المواطنين في إحداث التغير المناخي فقد رأى (23 بالمئة) بانهم يسهمون بذلك بدرجة كبيرة و (19 بالمئة) بدرجة متوسطة و (35 بالمئة) يسهمون بدرجة صغيرة بينما أكد (23 بالمئة) بانهم لا يساهمون، وان المقولة غير صحيحة اطلاقا.

وحول إن كانت شعوب الدول الغربية تسهم في التغير المناخي، ذهب (33 بالمئة) بانهم يسهمون بذلك بدرجة كبيرة و (22 بالمئة) بدرجة متوسطة و (26 بالمئة) بدرجة صغيرة في حين ذهب (19 بالمئة) إلى انهم لا يساهمون ابدا. أما بالنسبة لحكومات الدول الغربية إن كانوا يساهمون في التغير المناخي فقد ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ إلى الضعف مما يعني ادراك الفرق بين الشعوب والحكومات فقد ذهب ما نسبته (66 بالمئة) إلى أن الحكومات الغربية تساهم بدرجة كبيرة في التغير المناخي بينما رأى (22 بالمئة) أنها تساهم بدرجة متوسطة و (5 بالمئة) بدرجة صغيرة بينما يرى (6 بالمئة) بأنها لا تساهم ابدا. وفي ذات السياق كانت الاجابات على مدى مساهمة شركات القطاع الخاص في الدول الغربية في التغير المناخي، بأن (67 بالمئة) يرونها تساهم بصورة كبيرة، و (19 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (8 بالمئة) بدرجة صغيرة، مقابل (5 بالمئة) لا تساهم.

وإجابة عن السؤال: "هل تجد أن مواطني الدول الغربية معنيون بالتغير المناخي؟" يرى (38 بالمئة) بانهم معنيون بدرجة كبيرة، بينما (25 بالمئة) يرونها بدرجة متوسطة، و (25 بالمئة) بدرجة صغيرة، بينما يرى (12 بالمئة) بانهم غير معنيين. كذلك حين الحديث عن إن كانت حكومات الدول الغربية معنية بالتغير المناخي نجد بان (74 بالمئة) يرون أنها معنية بدرجة كبيرة، و(17 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (5 بالمئة) بدرجة صغيرة، مقابل ما نسبته (3 بالمئة) فقط يرونها غير معنية.

و لكن هل تساهم حكومة الكويت في التغير المناخي؟ يرى (54 بالمئة) بأنها تساهم بدرجة كبيرة و (20 بالمئة) بدرجة متوسطة و (17 بالمئة) بدرجة صغيرة بينما يرى (9 بالمئة) بأنها لا تساهم اطلاقا. فماذا عن القطاع الخاص في الكويت، كانت الاجابة من (56 بالمئة) بانه يساهم بدرجة كبيرة و (22 بالمئة) بدرجة متوسطة و (12 بالمئة) بدرجة صغيرة بينما يرى (9 بالمئة) بانه لا يساهم اطلاقا.

وفي ذات السياق، كان السؤال عن إن كان المواطنين في الكويت معنيون بالتغير المناخي، أكد (37 بالمئة) بانهم معنيون بدرجة كبيرة، و (20 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (32 بالمئة) بدرجة صغيرة، بينما يرى (11 بالمئة) بانهم غير معنيين. ويختلف ذلك الأمر عند التعرض للحكومة حيث رأى (77 بالمئة) بأنها معنية بدرجة كبيرة، و (15 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (6 بالمئة) بدرجة صغيرة، و (1 بالمئة) فقط يرونها غير معنية. كذلك يرى (74 بالمئة) من الناس، بأن القطاع الخاص في الكويت معني بالتغير المناخي بدرجة كبيرة، و (18 بالمئة) بدرجة متوسطة، و (5 بالمئة) بدرجة صغيرة، بينما يرى (3 بالمئة) فقط بانه غير معني.

ويرى (64 بالمئة) بان على الحكومة أن تتصدى أكثر للتغير المناخي، بمقابل أن (18 بالمئة) بدرجة اقل، و (17 بالمئة) بنفس الدرجة.

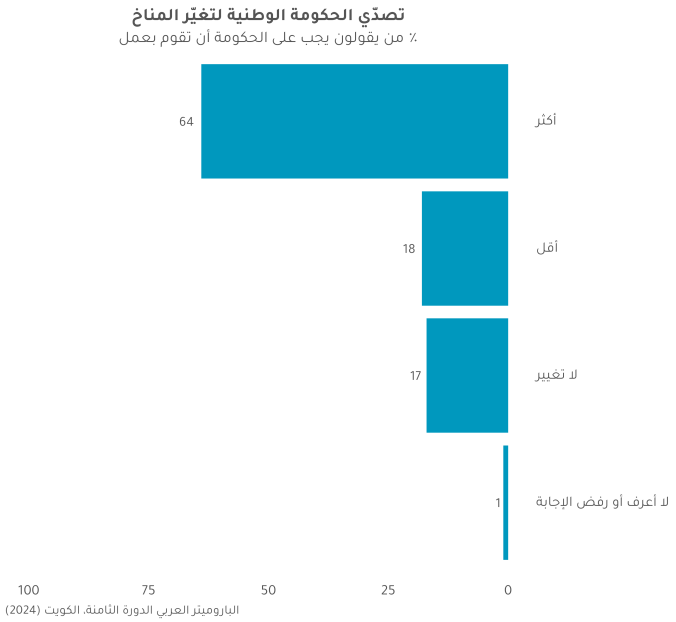

ولدى توجيه السؤال "هل تؤيد قيام حكومة بلدك بوضع اولوية تطوير طاقة بديلة؟" جاءت الاجابة أن (79 بالمئة) يؤيدون بشدة، و (17 بالمئة) يؤيدون إلى حد ما، و (2 بالمئة) يعارضون إلى حد ما، و (1 بالمئة) فقط يعارضون بشدة. أما عن الإنهاء التدريجي لاستخدام الوقود الاحفوري، فيؤيده بشدة (33 بالمئة)، ولحد ما (21 بالمئة)، ويعارضه لحد ما (16 بالمئة)، ويعارضه بشدة (28 بالمئة) . وبالنسبة للإنهاء التدريجي لإنتاج الوقود الاحفوري فيؤيده بشدة (26 بالمئة) ، ولحد ما (20 بالمئة)، ويعارضه لحد ما (20 بالمئة)، ويعارضه بشدة (33 بالمئة). أما عن التأييد من عدمه، لتحديد تاريخ بهدف التوقف عن استخدام السيارات الملوثة فيدعمه بقوة (42 بالمئة)، ولحد ما (25 بالمئة)، ويعارضه لحد ما (11 بالمئة)، بينما يعارضه بشدة (20 بالمئة). وعن درجة القلق من احتمالية حدوث كوارث طبيعية في بلدك، فعبر (29 بالمئة) بانهم قلقون جدا، و (36 بالمئة) قلقون لحد ما، وغير قلقين لحد ما (14 بالمئة)، وغير قلقين إطلاقا (20 بالمئة).

الجندر

بشكل عام هل الرجال افضل من النساء في القيادة السياسية؟ وقد وافق على ذلك بشدة (48 بالمئة)، (من بينهم 65 بالمئة ذكور و 31 بالمئة إناث)، بينما يوافق على ذلك (26 بالمئة) (19 بالمئة ذكور و 33 بالمئة إناث)، ولا يوافق على ذلك (16 بالمئة)، (10 بالمئة ذكور و 22 بالمئة إناث)، ولا يوافق بشدة (10 بالمئة)، (5 بالمئة ذكور و 14 بالمئة إناث).

الاH أن الموقف من التعليم اختلف تماما، حيث عند توجيه السؤال "التعليم الجامعي للذكور أفضل بكثير منه للنساء"، جاءت الاجابات على النحو التالي، حيث يوافق بشدة فقط (5 بالمئة)، ويوافق (3 بالمئة)، بينما لم يوافق (25 بالمئة)، ولم يوافق بشدة (66 بالمئة). وفي ذات السياق، كانت الاجابات على عبارة "يجب أن يحصل الرجال والنساء على فرص متكافئة بالعمل " حيث وافق بشدة (51 بالمئة)، ويوافق (26 بالمئة)، لا يوافق (14 بالمئة)، لا يوافق بشدة (8 بالمئة) فقط.

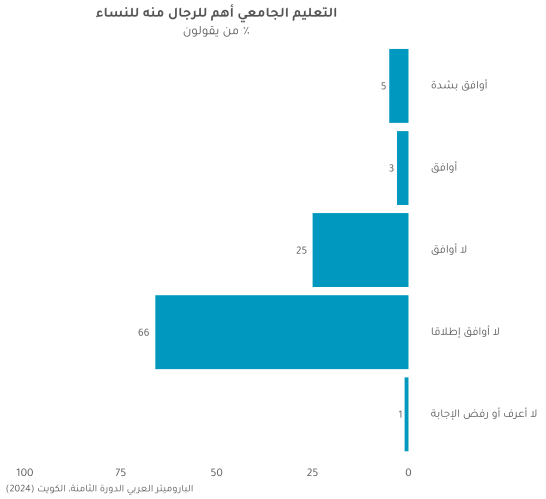

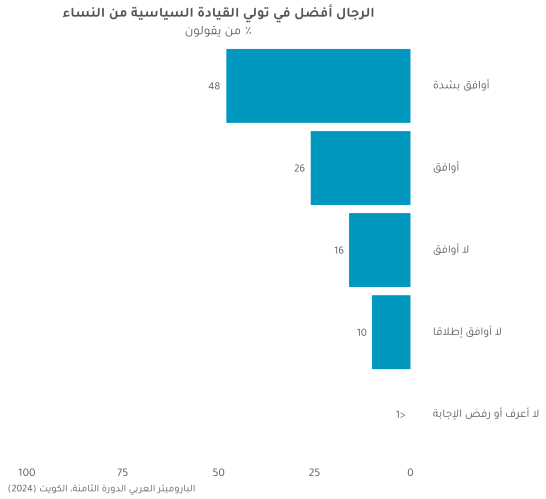

وبالانتقال للفضاء الاجتماعي وردا على عبارة "بامكان المرأة رفض الزواج ممن تختاره لها اسرتها دون رضاها"، وافق بشدة (58 بالمئة)، ووافق على العبارة (30 بالمئة)، ولم يوافق عليها (7 بالمئة)، بينما لم يوافق عليها بشدة (4 بالمئة) فقط. وفي ذات السياق كانت الاجابات على عبارة، "يجب أن يكون للرجال والنساء رأي متساو في إقرار من يتزوجون"، حيث وافق بشدة (62 بالمئة)، ووافق عليها (28 بالمئة)، ولم يوافق عليها (6 بالمئة)، ولم يوافق عليها بشدة (4 بالمئة) فقط. وعند فحص عبارة " للرجل القرارات النهائية فيما يخص عائلته" وجدنا (31 بالمئة) يوافقون بشدة، (52 بالمئة من الذكور و 14 بالمئة اناث) بينما يوافق عليها (22 بالمئة)، و لم يوافق (30 بالمئة)، (19 بالمئة ذكور 39 بالمئة اناث) ولم يوافق بشدة (16 بالمئة)، (ذكور 5 بالمئة واناث 25 بالمئة). ومما يجدر ذكره أن تباينا ملحوظا في هذه الاسئلة بين آراء الذكور و آراء الاناث، ولها دلالتها الاحصائية، بينما كان هناك تقاربا في ذلك بالاسئلة الاخرى.

ويذهب السؤال التالي في ذات السياق، حيث يفحص عبارة "يجب أن يكون للرجل والمرأة كلمة متساوية في القرارات الخاصة بالأسرة"، والتي يوافق عليها بشدة (39 بالمئة)، (34 بالمئة ذكور و 45 بالمئة اناث)، ويوافق عليها (27 بالمئة) ، (23 بالمئة ذكور و 32 بالمئة اناث)، و لا يوافق عليها (19 بالمئة)، (22 بالمئة ذكور و 16 بالمئة اناث)، كما لا يوافق عليها بشدة (13 بالمئة) (20 بالمئة ذكور و 6 بالمئة اناث). ومع أن النسب الداعمة للمرأة ارقامها ايجابية إلا انه بمزيد من الفحص يتضح بانه في كل الحالات هناك تباينا بين مواقف الذكور والاناث.

وربما يتضح ذلك بصورة اكبر عند طرح السؤال الخاص بتخصيص مقاعد محددة للمرأة في الانتخابات البرلمانية، او ما يعرف بنظام الحصص. ففي الاجابات حول عبارة "لا بد من تخصيص حد أدنى من المقاعد للنساء في البرلمان " جاءت الردود على النحو التالي: موافق بشدة (34 بالمئة) (16 بالمئة ذكور و 49 بالمئة اناث)، ويوافق (38 بالمئة) (31 بالمئة ذكور و 43 بالمئة اناث)، و لا يوافق عليها (14 بالمئة) (24 بالمئة ذكور و 6 بالمئة اناث)، لا يوافق عليها بشدة (14 بالمئة) (28 بالمئة ذكور و 3 بالمئة اناث). وفي ذات السياق تأتي العبارة التالية " لابد من أن يكون هناك حد أدنى من المناصب الوزارية مخصصة للنساء"، جاءت الاجابات في ذات السياق السابق، حيث يوافق بشدة على العبارة (30 بالمئة) (16 بالمئة ذكور و 45 بالمئة اناث)، كما يوافق عليها (39 بالمئة) (34 بالمئة ذكور و 44 بالمئة اناث)، و لا يوافق عليها (16 بالمئة) (23 بالمئة ذكور و 7 بالمئة اناث)، كما لا يوافق عليها بشدة (15 بالمئة) (25 بالمئة ذكور و 4 بالمئة اناث). ونستخلص من ذلك، بان المقولة التي كانت سائدة في المشهد السياسي بأن المرأة ترفض منحها حقوقها، لم تكن إلا وجهة نظر ذكورية، سادت في غياب الحقوق العامة للمرأة. وربما كان ذلك ايضا ملحوظا، في تباين موقف الذكور مقابل موقف الإناث.

ففي موضوع التعليم المشترك، وان كان موضوعا مختلفا، إلا انه له دلالة مماثلة. فتعليقا على العبارة "من المقبول للاناث والذكور من طلبة الجامعة حضور المحاضرات معا"، وافق بشدة (20 بالمئة) (ذكور 14 بالمئة واناث 25 بالمئة)، ووافق عليها (23 بالمئة) (21 بالمئة ذكور و 25 اناث)، ولم يوافق عليها (19 بالمئة) (23 بالمئة ذكور و 16 بالمئة اناث)، كما لم يوافق عليها بشدة (37 بالمئة) (41 بالمئة ذكور و 34 بالمئة اناث).

عقبات العمل

ماهي أكثر العقبات للمرأة لدخول سوق العمل؟ عدم مرونة ساعات العمل (23 بالمئة)، عدم توفر الوظائف (18 بالمئة) ، انخفاض الاجور (6 بالمئة) ، الحماية القانونية (3 بالمئة)، عدم وجود حضانة للاطفال (9 بالمئة)، عدم توفر المهارات المطلوبة (7 بالمئة)، التحيز والتمييز ضد المرأة (7 بالمئة)، غير مقبول اجتماعيا (6 بالمئة)، وقد ذهبت نسبة (17 بالمئة) بعدم صلاحية اي من العوامل السابقة لتفسير العقبات ضد عمل المرأة. وما هي اذا العقبات ضد عمل الرجل ؟ عدم توفر الوظائف (38 بالمئة)، انخفاض الاجور (16 بالمئة)، عدم مرونة ساعات العمل (4 بالمئة)، عدم وجود مهارات تعليمية (16 بالمئة)، عدم توفر الحماية القانونية (2 بالمئة)، التمييز ضد الرجل في التوظيف (3 بالمئة)، عدم صلاحية الاسباب اعلاه (17 بالمئة).

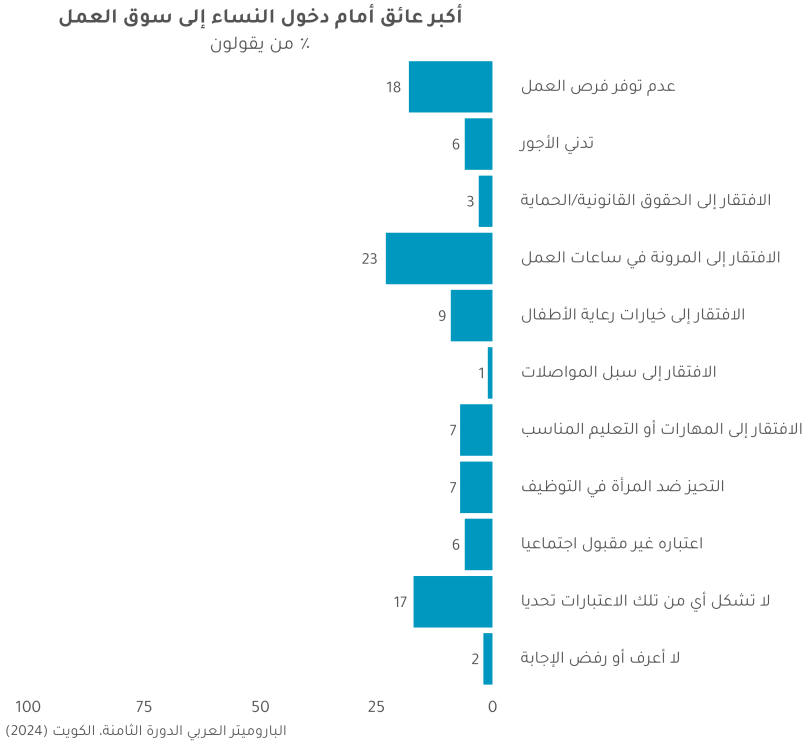

وعند السؤال عن المشاكل المرتبطة بخيارات رعاية الأطفال، كانت الردود كالتالي: عدم توفر الرعاية على نطاق واسع (24 بالمئة) ، تكلفتها عالية (38 بالمئة) ، تدني نوعيتها (30 بالمئة) ، غير مقبولة اجتماعية (2 بالمئة).

وعن توزيع المهام في الاسرة، ومن الذي ينبغي أن يكون المسؤول الاساسي عن مهمة الانفاق على الطعام، يقول الكويتيون ربة البيت (26 بالمئة)، رب البيت (23 بالمئة)، كلاهما مسؤول بالتساوي (50 بالمئة) مع تباينات بين الرجل والمرأة. أما بخصوص اختيار انواع الاغذية التي سيتم شراؤها، فالمسؤولية تقع على عاتق ربة البيت (33 بالمئة)، رب البيت (16 بالمئة) ، بالتساوي (47 بالمئة).

أما بالنسبة للمرأة والقيادة السياسية وان كان ذلك يعزز النهوض بمشروع حقوق المرأة، فيبدو أن هناك قبولا عاما لذلك، حيث يؤيد ذلك لدرجة كبيرة (39 بالمئة)، ويؤيدها بدرجة متوسطة (34 بالمئة)، وبدرجة صغيرة (14 بالمئة)، ومن لا يرى بأنها تساهم في التعزيز (12 بالمئة).

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.